

الشُّبهاتُ المثارة حول السُّنَّة النَّبويَّة

سبل مواجهتها .. وضوابط نقدها

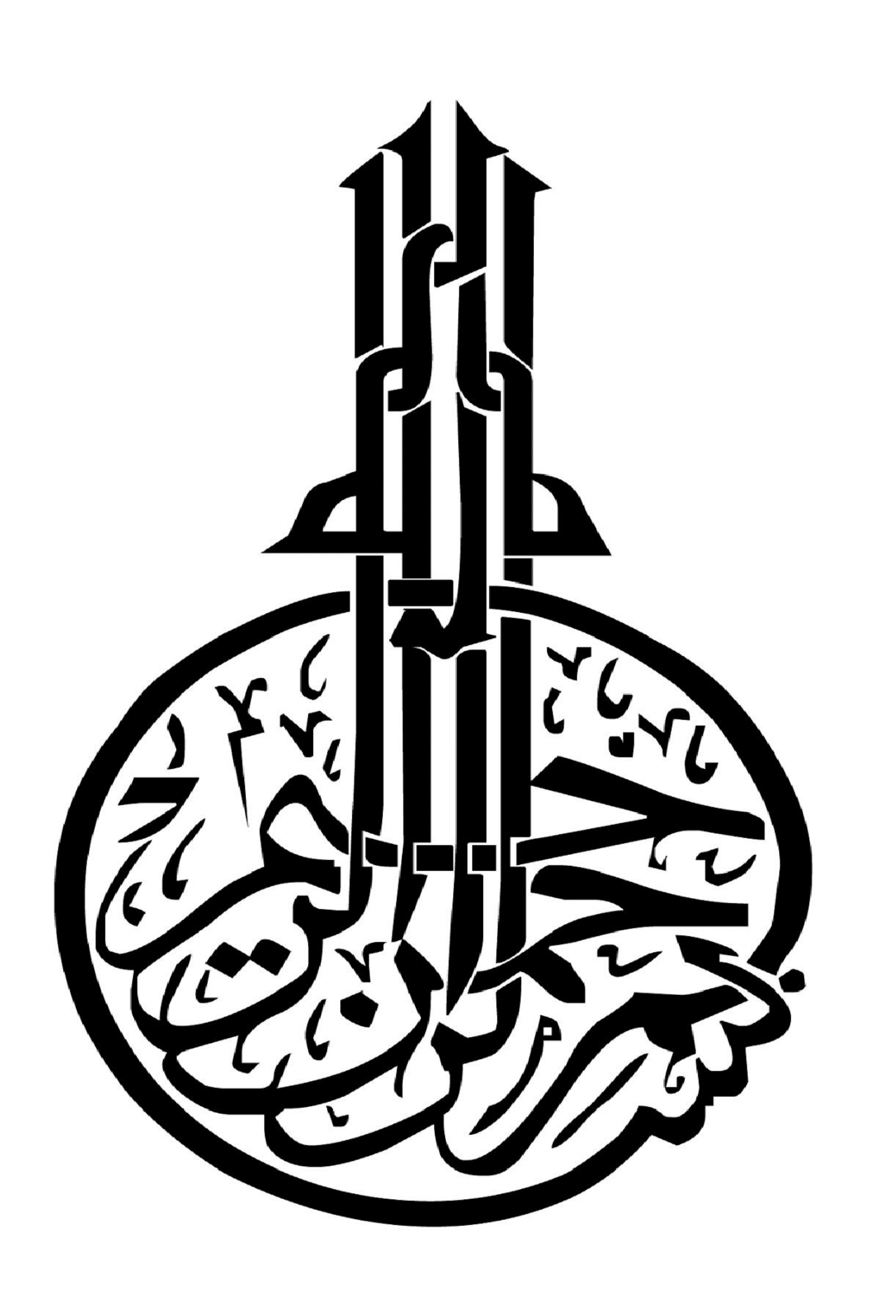
إعداد

د. إسلام نصر السيد طلبة سعد

مدرس الحديث وعلومه بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بمدينة السادات

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٢م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشبهات المثارة حول السنة النبوية .. سبل مواجهتها، وضوابط نقدها

إسلام نصر السيد طلبة سعد

قسم / قسم الحديث وعلومه، كلية / الدراسات الإسلامية والعربية بمدينة السادات، جامعة / الأزهر المدينة / السادات، الدولة / مصر

البريد الإلكتروني / : islamNasr.el.35@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى: الوقوف على المحاور الرئيسة التي تتدرج تحتها الشبهات المثارة حول السنة النبوية.

وقد كشف هذا البحث عن: سبل مواجهة هذه الشبهات، وبين بعض الضوابط، التي يؤدي مراعاتها إلى حفظ المجتمع ووقايته من الشبهات المثارة حول السنة المطهرة.

ثم أفصح البحث عن: ضوابط نقد الشبهات، والرد عليها، فذكر مجموعةً من الضوابط التي تخُصُّ الرَّادّ على الشبهات ومفندَها، لا بد من توافرها فيه، ومجموعةً أخرى من الضوابط التي تخُصُّ المردود عليهم، وكيفية التعامل معهم على اختلاف أصنافهم، وأفصح عن مجموعة أخرى من الضوابط التي تخص الشبهة نفسها.

ودعا البحث إلى: أهمية التحقق من هذه الضوابط ومراعاتها، للمتصدرين لرد الشبهات المثارة حول الإسلام عموما، وحول التراث الإسلامي خصوصا، وحول القرآن والسنة بصورة أخص.

وكان من نتائج هذا البحث: أن جميع الشبهات المثارة حول السنة على اختلافها، تتلاشى في أذهان معتنقيها إذا اتخذوا الإجراءات الوقائية المذكورة، وتتهاوى أمام من تحقق بهذه الضوابط.

الكلمات المفتاحية: الشبهات – المثارة – السنة النبوية – سبل المواجهة – ضوابط النقد – كيفية الرد.



Suspicions raised about the Sunnah of the Prophet Ways to confront it, and criticism control

Islam Nasr Al-Sayyid Tolba Saad

Faculty / Faculty of Islamic and Arabic Studies, Sadat City,
University/Al-Azhar, City / Sadat, State / Egypt
E-mail: islamNasr.el.35@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to identify the main themes under which the suspicions raised about the Prophetic Sunnah fall, and they are suspicions about the speaker of the Prophetic Sunnah.

This research revealed ways to confront these suspicions, and among some of the controls, the observance of which leads to the preservation and protection of society from the suspicions raised about the purified Sunnah.

Then it disclosed the search for the controls for criticizing suspicions, and responding to them, so it mentioned a set of controls that pertain to those responding to suspicions and their refusal, which must be available in it, and another set of controls that pertain to the response to it, and how to deal with them of different types, and it disclosed another set of controls of the suspicion itself.

The research called for the importance of verifying and observing these controls, for the leaders to respond to the suspicions raised about Islam in general, and about Islamic heritage in particular, and about the Qur'an and Sunnah in particular.

One of the results of this research: that all the suspicions raised about the Sunnah, with its different types, vanish in the minds of its adherents if they take the mentioned preventive measures, and they collapse before those who verify these controls.

Keywords: Suspicions - Raised - Sunnah - Ways of confrontation - Criticism controls - How to respond

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وارزقنا العمل بما علمتنا، وأوزعنا شكر ما أوليتنا، وانهج لنا سبيلا يهدي إليك، وافتح اللهم بيننا وبينك بابا نَفِدُ منه عليك، لك مقاليد السماوات والأرض. ﴿سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

وبعد ...

فإن أعداء الإسلام، من المستشرقين وأذنابهم، قد وجَّهوا طعونا كثيرة، حول السنة النبوية المطهرة، تُنْبِيكَ عن جهل هؤلاء الطاعنين بحقيقة السنة المطهرة، وأنها مع القرآن الكريم، مصدرا التشريع الإسلامي.

وتنبيك كذلك عن جهلهم بكيفية نقلها، والأسباب التي أقامها الله ـ تعالى ـ لحفظها، وكذلك جهلهم بقواعد فهمها.

وقبل ذلك: جهلهم بلغة العرب الشريفة، مع سوء نيةِ أكثرهم، وقبح طويَّته؛ مستغلّين جهلَ أبناءِ الإسلامِ، وقلةَ اطِّلاعِهِم على ثقافاتهم، وما دَوَّنَهُ أجدادُهم في الدفاع عن السنة المطهرة.

وصدق القائل:

أنَـــا لا ألــوم المُسْــتَبِد ـــد إذا تعنَّــت أو تَعَــدَّا

فســبيلُهم أن يســتَبِد ـــدوا شــأننا أن نســتَعِدَّا

أما تلاميذ المستشرقين من أبناء الإسلام السائرين في ركابهم، فكانوا يُلبِسُون شبهاتِهم ثوبًا رقيقا، لا يزعج أحدًا مسُّه، ثم يتفَوَّهُون بها وكأنها من بنات أفكارهم! وهم في الحقيقة مقلِّدون؛ إذ لم تَرْقَ عقولهم قبلُ ولا بعدُ للنظر في نصوص الوحي والتعمق في فهمه، والبحثِ في علومه، وليس عندهم من الصبر على القراءة

وتحمُّلها، ما عند المستشرقين، فَأَنَّى لهم العثورُ على ثغرة يتسللون منها للطعن فيه! إلا ما كتبه أساتذتهم من المستشرقين؟!

ذكر الدُّكتور مصطفى السباعي أنَّ الدَّكتور علي حسن عبد القادر حينما أَلَّف كتابًا، وذكر فيه شُبَهَ المستشرقين، وطعنَهم في الإمام الزهري = ثار عليه الأزهرُ، فقال له الأستاذ أحمد أمين: "إن الأزهر لا يقبل الآراءَ العلميَّةَ الحُرَّةَ، فخيرُ طريقةٍ لِبَثِّ ما تَرَاهُ مناسِبًا من أقوال المستشرقين، أَلَّا تنسبَهَا إليهم بصراحةٍ، ولكنِ ادفعها إلى الأزهريين على أنَّها بحثٌ منك، وألبسْهَا ثوبا رقيقا لا يزعجهم مسُّهَا، كما فعلتُ أنا في "فجر الإسلام" و"ضحى الإسلام"[(١)].

وهكذا انكشف الوجه القبيح للطاعنين من أبناء جلدتنا. فليأخذ أبناء الإسلام المخلصون حذرهم؛ ولينفروا للذَّبِّ عن القرآن والسنة ثُبَاتٍ أو جميعًا، لا سيما وقد اتسع الخرق على الرَّاقع! مع الانفتاح الضخم المخيف على العالم كلِّه، عن طريق العوالم الافتراضية المنتشرة في الإلكترونيَّات الحديثة، التي امتلأت بالثقافات المنحرفة، والأفكار الهادمة للأمم والحضارات، الباغية على كل المقدسات، بحُرِّية فجَّة تعدوا على كل ما هو إنسانِيٍّ وحضارِيٍّ وإسلاميٍّ!

وتجاه هذه الحملات الضارية على السنة النبوية المطهرة، وكَردِّ فعل طبيعي لأفعال هؤلاء الشائنة .. هبَّ علماء الإسلام من المَعْنِيِّينَ بدراسة السنَّة النَّبوية المطهرة، للذبِّ عن حماها، ودفع ما يُثار حولها، وتنقيتها مما قد يَعلق بها، وضبطِ عقول المُتَلَقِّين لها؛ لئلا يقعوا في شِراك إبليس وأعوانه، فيرُدُّوا حديثًا صحيحًا، أو يقبلوا انتحال مبطِلٍ، أو تحريفَ غالٍ، أو تأويلَ جاهل. فجزاهم الله خير الجزاء، كِفَاء ما قدموا للإسلام وأهله.

ورغبةً مني في الانخراط في سلك هؤلاء الذَّابِّين عن حريم السنَّة وأهلها،

(١) قصة الهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني، إلى الطاعنين في العصر الحديث. للدكتور علي أحمد السالوس/ ٣٨.

وإسهامًا مني في بناء تصورات صحيحة عن السنة النبوية المطهرة في أذهان المتلَقِّين، ومشاركةً في بناءات تأسيسية للذهنيّةِ العلمية المتصدِّرة للرد على تلك الشبهات، وكذلك في ضبط حركة الرُّدودِ المتكاثرة، التي قد تؤدي الغرضَ منها أحيانا، ولا تؤديه أحيانا أخرى = كان هذا البحث الذي أتناول فيه ـ بعون الله وتوفيقه ـ سبلَ مواجهةِ الشبهات المثارة حول السنة المطهَّرة، وأكشف اللِّثَام عن أهمِّ الضوابط التي يؤدِّي مراعاتها إلى الوقوف الأمثل في وجه أعداء السنة النبوية المطهرة، أو في وجه من قَصُرَ نظرُهُم عن إدراك حقيقتها أو الإحاطة بها تفصيلا أو إجمالا.

وعنوانه:

"**الشُّبهاتُ المثارة حول السُّنَّة النَّبويَّة .. سبل مواجهتها، وضوابط نقدها**"

وطبيعة هذا البحث: ليس بحثًا تطبيقيا يعتني بالردّ على شبهات تتعلق بالرسول ﷺ أو بحملة السنة، أو بالسنة إجمالا وتفصيلا!

بل هو بحثٌ يتعلَّقُ بضبط حركة الردود على الشبهات المثارة حول السنة المطهرة، وسبل مواجهة مثيري الشبهات .. فيمكن اعتبارُه رَسْمًا لمعالم الطريق الذي ينطلق منه حُماةُ الشريعة للذَّبِّ عنها.

فهو يعتني بذكر ضوابط تتعلق بالرَّادِّ على الشبهات، وضوابط تتعلق بالمردود عليه، وضوابط تتعلق بالشبهات نفسها.

أضف إلى ذلك: أنَّ طريقةَ الرّدّ على المستشرقين، تختلف عن طريقة الرد على أذنابهم وتلامذتهم، والطريقتان تختلفان عن طريقة الردّ على بعض علماء الإسلام والمفكرين، ممن قَصُرَ نظرُهُم عن إدراك حقيقتها أو الإحاطة بها وبقضاياها فأثار بعضَ الشُّبُهاتِ حولها .. فهو يعتني بضبط هذا.

ولم أقف على من تناول هذا الموضوعَ بالدِّراسة أو الجمع أو التحرير؛ فاستعنتُ الله ـ تعالى ـ وجمعتُ أطرافَهُ، واستخدمتُ طريقة العصف الذِّهني في استنباط كثير من هذه الضَّوابط.

وقد سبقَتْ هذه الطريقةَ ـ بحمد الله ـ دراسةٌ متأنِّيَةٌ لأغلب الشُّبهات المثارة حول القرآن الكريم والسنة المطهرة.

ثم إن هذا البحث جاء في: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

فالمقدمة: تكلمت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهج العمل فيه.

والتمهيد: وفيه: التعريف ببعض مفردات عنوان البحث.

أما المبحث الأول، فعنوانُه: الشبهات المثارة حول السنة، وسُبُلُ مواجهتها.

وأما المبحث الثاني، فعنوانُه: ضوابط خاصة بالرَّادِّ على الشبهات.

وأما المبحث الثالث، فعنوانُه: ضوابط متعلقة بالمردود عليه.

وأما المبحث الرابع، فعنوانُه: ضوابط متعلقة بالشبهات نفسها.

والخاتمة: فيها أهم نتائج البحث، وتوصياته.

وأما الفهارس: فأذكر فهرسًا للمراجع، وآخر للموضوعات.

وقد اتبعت في هذا البحث: المنهجَ الاستقرائي الذي يعتمد على جمع الشبهات المثارة حول السنة، سواء منها ما يتعلق بالرسول ﷺ أو بنَقَلة السنة، أو بالسنة نفسها إجمالا وتفصيلا، وكذلك المنهج التحليلي والاستنباطي، مستخدمًا طريقة العصفِ الذِّهنيّ في استنباط كثيرٍ من الضَّوابط.

وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقول حسن، وأن يجعله مبارَكًا، ببركة سيدنا محمد ﷺ، وحبِّي له ولسنّته المطهرة، وأن يهبني جزيل الأجر والثواب في الدنيا والآخرة، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

التعريف ببعض مفردات عنوان البحث

اشتمل عنوان البحث على عدة مفردات لا بد من الوقوف على حقيقتها، عند علماء اللغة من أصحاب المعاجم، وكذلك في اصطلاح المحدثين.

وسوف أقتصر على ثلاثة مصطلحات أتناولها بالتعريف اللغوي والاصطلاحي، مرتبا إياها حسب ورودها في عنوان البحث .. وهي: (الشبهات – السنة النبوية – الضوابط).

١ـ الشبهات:

جمع شُبهة. مأخوذة من الثلاثي شَبَهَ، وهو أصل واحد يدل على: تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا. يُقَالُ شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ. وَالشَّبَهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: الَّذِي يُشْبِهُ الذَّهَبَ. وَالْمُشَبَّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. والمُتشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ. وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا، والشُّبْهَةُ: الالتباسُ[1].

ومن ذلك: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]. أي: أُلقي شبه المسيح ـ عليه السلام ـ على أحدهم، فالتبس الأمر عليهم وأُشكل، فقتلوا الشبيه، ظانين أنهم قتلوا عيسى ـ عليه السلام ..

ومنه: قول النبي ﷺ في حديث النعمان بن بشير: "الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى المُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ"[2].

والأمور المشتبهة أو المتشابهة: هي المُلتبسة على العامة، فلا يعرفون وجه

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٢٣٦، مقاييس اللغة ٣/ ٢٤٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ١/ ٢٠، برقم: ٥٢، ومسلم، باب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ٣/ ١٢١٩، برقم: ١٥٩٩. واللفظ للبخاري.

الحق فيها. قال الإمام النووي: "المشتبهات: معناه أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة؛ فلهذا لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها"(١).

ومنه: متشابه آيات القرآن. وهي الآيات التي لا يُعرف معناها إلا بالتأويل، أو المحتملة في تأويلها لوجوه متعددة، أو ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره .. وقيل غير ذلك، مما يدل على أن أمر تأويلها وبيان معناها ملتبس على العامة(٢).

ومنه: الحديث المتشابه، وهو الذي لم يُعلم تأويله على الحقيقة، أو الذي أُشكِل على العلماء، أو التبس أمره عليهم، وقد ذكره الإمام السيوطي رحمه الله في الألفية(٣)، فقال:

وَمِنْهُ ذُو تَشَابُهٍ لَمْ يُعْلَمِ ... تَأْوِيلُهُ فَلَا تَكَلَّمْ تَسْلَمِ

مِثْلُ حَدِيثِ: "إِنَّهُ لَيُغَانُ"(٤) ... كَذَا حَدِيثُ: "أُنْزِلَ الْقُرْآنُ"(٥)

---

(١) شرح النووي على مسلم ١١/ ٢٧.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٤/ ١٣٣٦.

(٣) ألفية السيوطي في علم الحديث صـ: ١٠٥.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه ٤/ ٢٠٧٥، برقم: ٢٧٠، من حديث الأغر المزني. أن رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ». وهو من الأحاديث التي أشكلت على أهل العلم، حتى ورد عن شعبة بن الحجاج، أنه سأل الأصمعيَّ عن معناه، فقال: عمن يُروَى ذلك؟ قلت: عن النبي ﷺ قال: "لو كان عن غير قلب النبي ﷺ فسرته لك، وأما قلب النبي ﷺ فلا أدري! فكان شعبة يتعجب منه". **طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٩٠.**

(٥) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٦/ ١٨٤، برقم: ٤٩٩١، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ١/ ٥٦١، برقم: ٨١٩. عن عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وهو من الأحاديث التي اختلف فيها أهل العلم اختلافا كبيرا، حتى وصلت الأقوال في الأحرف السبعة إلى سبعة وثلاثين قولا.

وعلى ما سبق يمكن أن نقول: إن الشبهاتِ قضايا ملتبسةٌ ومشكِلةٌ في أذهان المُتَلَقِّينَ، تُثار لغرض الطعن في الوحي، أو الانتقاص منه، أو تنفير الناس عنه.

وهذه القضايا الملتبسة كانت محل عناية العلماء من السادة المحدثين الأوائل، فتناولوها تناولا مستقلا، وأثنائيا، لا تحت مسمى الشبهات، بل تحت مسمى **الأحاديث المتشابهة،** وقد سبق بيان معناها، وتحت مسمى **الأحاديث المختلفة،** وهي أحاديث يوهم ظاهرها التعارض: "بأن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفَّقُ بينهُمَا أو يُرَجَّحُ أحدُهما"[1]، وتحت مسمى **الأحاديث المشكلة،** وهي التي يوهم ظاهرها التعارض مع آية أو مع حديث أو مع عقل أو مع مكتشف علمي حديث أو مع واقع.

فتجد أن الشبهات: هي مجموع ما أُثِيرَ حول السنة النبوية عموما، وحول الأحاديث خصوصا، مما يتعلق بمختلف الحديث ومشكله ومتشابهه.

ولذلك جعله المتأخرون علمًا مستقلا، من علوم الحديث التي يتناولها المتخصصون بالدَّرْس. وهو ما يُعرف بالشبهات حول السنة المطهرة، أو بشُبه الحديث. وقد ألَّفوا فيه مؤلفات كثيرة مستقلة، تأتي على بنيان الشبهات الهشّ من القواعد، ولله الحمد والمنَّة.

٢ـ السنة النبوية:

مصطلح السنة النبوية، مصطلح مركب واسع المدلول، لا يضيقُ ليقتصر على ما قاله النبيُّ ﷺ وما فعلَهُ وما أقرَّهُ فقط، بل يعني: السنةَ المنسوبةَ إلى النَّبيّ ﷺ، أو المنسوبةَ إلى الحِقْبةِ النَّبويَّة؛ ليشمل السنة المأخوذة عن الخلفاء الراشدين، والصحابة أجمعين؛ حتى أطلق بعضهم على ما فعله التابعون من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة سنة؛ لأن النبي ﷺ قد أثنى عليهم، وهم لا يخرجون عن

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢/ ٦٥١.

سننته.

وكل من عظم السنة، واعتمد عليها فيما جاءت به من أحكام وتشريعات، سواء أكانت منطوقة أو مفهومة، وعمل بها، وذب عنها، فقد نال شرف الانتساب إليها، وحُقَّ له أن ينضوي تحت لوائها.

والسنة لغة: مأخوذة من الفعل «سَنَنَ». ومن الفعل: «سَنَّ» وهما يدلان على عدة معانٍ:

أما الفعل «سَنَنَ»[١]: فيدل على: السِّيرَةِ والطريقة، حسنةً كانت أو سيئة. يقال: استقام فلان على سنن واحد: أي على طريقة واحدة.

قال خالد بن زهير الهُذَلِيّ:

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[٢]

ويقال: امض على سننك، أي على وجهك. وتَنَحَّ عن سَنَنِ الخيل، أي عن وجهه. قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [سورة الكهف ٥٥].

أي: سيرتهم وطريقتهم، وقال ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَن عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِن أُجُورِهِم شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً يُعْمَلُ بِهَا بَعْدَهُ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»[٣]. وفى الحديث – أيضا –: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم شِبْرًا شِبْرًا

---

(١) الصحاح ٥/ ٢١٣٩، معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠، تهذيب اللغة ١٢/ ٢١٥، لسان العرب ٦ / ٣٩٧، المصباح المنير صـ ١١١.

(٢) البيت لخالد بن زهير. وراجع: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٢، لسان العرب ١٣/ ٢٢٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة: باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة ٢/ ٧٠٤، برقم: ١٠١٧، من حديث جرير بن عبد الله.

وَذِرَاعًا ذِرَاعًا»[١]. أي: سيرتهم وطريقتهم.

وأما الفعل «سَنَّ»: فدال على معانٍ[٢] منها:

الابتداء: فيقال سَنَّ الأمر يَسُنُّه سَنًّا. أي: ابتدأه، وكلّ منْ ابتَدأ أمرًا عمل به قوم بعده قيل هو الذي سنَّه.

قال نُصَيْبٌ:

كَــأنّي سَــنَنْتُ الحُــبَّ أوَّلَ عاشِــقٍ ... مِنَ النَّاسِ إذ أحْبَبْتُ مِن بينِهِمْ وَحْدِي

وفى الحديث عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سَنَّ القتلَ»[٣] أي: ابتدأه.

ومنها: الصَّقْلَ: يقال سَنَّ السيفَ يسُنُّهُ سنًّا فهو مسنون. أي: أحَدّهُ وصَقَلَهُ. ويقال: سن الرجلُ إبلَه، إذا أحسن رعيتها والقيام عليها، حتى كأنه صقلها.

ومنها: جريان **الشيء واطراده في سهولة.** يقال سَنَّ الماءَ على الأرض يَسُنُّه سَنًا: إذا صبَّه صبًا سهلًا متواليًا، وجرى جريانا سهلا. ومنه السنة؛ لأنها تجري في التاريخ؛ ليستن بها أهل كل جيل.

وأما السنة في الاصطلاح: فيختلف معناها عند المحدثين، والأصوليين، والفقهاء. فلكل منهم تعريف للسنة، بحسب نظرته إليها.

فعلماء الحديث: بحثوا عن رسول الله ﷺ الأسوةَ والقدوةَ، فنقلوا كل ما يتصل به، من سيرةٍ وخُلقٍ، وشمائلَ وأخبارٍ، وأقوالٍ وأفعالٍ، سواء أثْبَت به حكمٌ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «**لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»، برقم: ٧٣٢٠، ومسلم كتاب العلم، باب: اتباع سَنَنَ اليهود والنصارى، برقم ٦٧٢٣، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) الصحاح ٥/ ٢١٣٩، معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠، تهذيب اللغة ١٢/ ٢١٥، لسان العرب ٦ / ٣٩٧، المصباح المنير صـ ١١١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، برقم ٣٣٣٥، ومسلم: كتاب القسامة باب بيان إثم من سنَ القتل، برقم ٤٣٠٥.

شرعيٌّ أم لا.

وعلماء الأصول: بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرِّع الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويبيِّن للنَّاس دستور الحياة، ولذلك عُنُوا بأقواله وأفعاله وتقريراته، التي تَثْبُتُ بها الأحكام الشرعية.

وعلماء الفقه: بحثوا عن رسول الله ﷺ المشرع، والسانُّ للأحكام المُصلحة للرعية. ومهمتهم: البحث عن الأحكام الشرعية، في أفعال العباد، وجوبًا أو استحبابًا، أو حرمة أو كراهية، أو إباحة(١).

وعلى ذلك: فالسنة في اصطلاح المحدّثين: «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلُقية أو سيرة، ويدخل في ذلك بعض أخباره قبل النبوة»(٢).

وأضاف بعضهم إلى التعريف: «ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع صـ ٦٧، والسنة قبل التدوين صـ ١٦.

(٢) هذا التعريف منقول بتصرف يسير عن العلامة جمال الدين القاسمي ¬ في: "قواعد التحديث" ص ٦١، وقد نقله القاسمي عن الإمام ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" ١٨/ ٦، وما بعدها. ونص كلام ابن تيمية: «الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّثَ به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره؛ فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة». ثم قال بعد ذلك ١٨/١٠: «وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تحنثه بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال ... والعمل هو ما جاء به بعد النبوة. ولهذا كان عندهم: مَن تَرَكَ الجمعة والجماعة، وتَخَلَّى في الغِيرَان والجبال، حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ؛ لكونه كان متحنثًا في غار حراء قبل النبوة .. في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر الله بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة = كان مخطئًا؛ فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه الله بالنبوة، لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك». وراجع مجموع الفتاوى (١٨/ ١٠، ١١). وفي كلام ابن تيمية ¬ تقييد لما أطلقه القاسمي رحمه الله من أن السنة يدخل فيها ما كان منه ﷺ قبل البعثة مطلقا.

من أقوالهم وأفعالهم»[١]. فقد رُوي عن أبي حنيفة رحمه الله (المتوفى: ١٥٠هـ) أنه قال: «إذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله أخذت بقول أصحابه، ثم لا أخرج عن قولهم إلى غيرهم»[٢]. مُحتجِّينَ بقول النبي ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[٣].

فسيرة النبي ﷺ هي السنة العملية التطبيقية للنبي ﷺ، وما ورد عن الخلفاء الراشدين والصحابة: هو من السنة أيضا؛ لأن الصحابة كانوا يَلْزَمُونَ غرزَهُ ﷺ ولا يحيدون عن منهجه.

فقد رضي الله ـ تعالى ـ عنهم فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠]. وزكاهم النبي ﷺ فقال: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم»[٤].

والسنة في اصطلاح الأصوليين: هي: كل ما صدر عن النبي ﷺ، من قول ـ غير القرآن الكريم ـ أو فعل أو تقرير، مما يَصْلُحُ أن يكون دليلًا لحكم شرعيّ[٥].

والسنة في اصطلاح الفقهاء: هي: كل ما أُثِرَ عن النبي ﷺ من غير

---

(١) راجع: مرعاة المفاتيح ١/ ٣٧٩، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث صـ: ٢٤.

(٢) أصول السرخسي ١ / ٣١٣.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب: لزوم السنة، برقم: ٤٦٠٧، والترمذي: كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، برقم: ٢٨١٦. وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجة في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: ٤٢، وأحمد في المسند ٤ / ١٢٦ – ١٢٧. كلهم من حديث العرباض بن سارية، بسند صحيح.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد، برقم: ٢٦٥١، ومسلم كتاب الفضائل، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ٤/ ١٩٦٢، برقم: ٢٥٣٣.

(٥) إرشاد الفحول صـ ٦٧.

افتراض ولا وجوب، وتقابل الواجب وغيرَه من الأحكام الخمسة، وقد تُطْلَقُ على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة، وطلاق البدعة(1).

٣ـ الضوابط:

الضَّبْطُ في اللغة: مأخوذ من الفعل (ضَبَطَ)، وهو أصل صحيح، يدلُّ على الإحكام واللزوم والحفظ بالحزم. يقال: ضَبَط الشَّيء: حَفِظَهُ بالحزم. ورجُلُ ضابطٌ، أي حازمٌ، شَدِيد الْبَطْش، وَالْقُوَّة والجسم. والضَّبْط: لُزُوم شَيْء لَا يُفَارِقهُ فِي كل شَيْء(٢).

والضوابط: تُستعمل بمعنى القواعد عند بعض أهل العلم، وفرق بعضُهم بينهما، بأن **القاعدة:** أمر كلّيٌّ يتعلق بالعلم جملة أو بأغلبه. **والضابط:** يكون في باب خاص من أبواب العلم، أو في مذهب خاص من مذاهبه. وسمَّوهُ ضابطًا؛ لأنهم قصدوا مسائل معيَّنة، فضبطوها ها بضوابط معيّنة، ثم رتَّبُوا لها عباراتٍ تضبطها(٣).

والمراد بالضوابط هنا: قواعد عامة لا بد على كل من يتصدر للرد على الشبهات من التزامها، فإن مراعاتها يؤدي إلى الوقوف الأمثل في وجه أعداء السنة النبوية المطهرة، أو في وجه من قَصُرَ نظرُهُم عن إدراك حقيقتها أو الإحاطة بها تفصيلا أو إجمالا.

والله أعلم

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي صـ ٦٦، وإرشاد الفحول صـ ٦٧.

(٢) تهذيب اللغة ١١/ ٣٣٩، الصحاح ٣/ ١١٣٩، مقاييس اللغة ٣/ ٣٨٦، لسان العرب ٧/ ٣٤٠.

(٣) موسوعة القواعد الفقهية ١/ ١/ ٣٥.

المبحث الأول

الشبهات المثارة حول السنة، وسُبُلُ مواجهتها

أولا: أنواع الشبهات المثارة حول السنة النبوية:

الشُّبُهاتُ الَّتي يُثيرُها أعداءُ السُّنَّةِ النَّبوية، حول سنَّة المصطفى ﷺ تندرج تحت **ثلاثة محاور رئيسة:**

المحور الأول: شبهاتٌ حول النَّاطق بالسُّنَّة النَّبوية. وهو نبيُّنا ﷺ

وجَرأة المستشرقين على تقحُّم هذا المزلق الخطير، أعظم من جَرأة أذنابهم وتلامذتهم من أهل جلدتنا؛ لأن المستشرقين لا يتدينون بالإسلام، ولا يُعظمون ما يُعظمه المسلمون، ثم هم قوم واضحون في أهدافهم ومقاصدهم، بخلاف تلامذتهم من أبناء جلدتنا؛ فإنهم مجرّد آكلين على موائد المستشرقين! بائعين دينَهم بعرَض من الدنيا، مقابل هدم كيان الإسلام، بهدم أصوله وقواعده .. فربما تجدهم يتكلمون بما لا يقتنعون هم به، وإن اقتنعوا فلا يستطيعون إظهار الهدف الخبيث من إثارة شبهات شيوخهم؛ لئلا يُفضحوا بين أبناء جلدتهم، ولئلا تظهر نياتهم الخبيثة، ولئلا يُحرموا من لُعاعة الدنيا!

لذلك تجد أغلب الشبهات التي يثيرها أذناب المستشرقين وتلامذتهم من أبناء جلدتنا حوله ﷺ، يثيرونها على استحياء؛ حتى لا يُكشف أمرهم، ولئلا تَتَدَهْدَه رؤوسهم على صخرة تقديس النبي ﷺ وتوقيره وتعظيمه، المتجذِّرة في القدم، الموروثة عن الآباء والأجداد، المحفوفة بسياجات حامية من الجمال والكمال والإحسان النبويّ.

ومن هذه الشبهات التي يُثيرونها حول النبي ﷺ: نفيُ العصمة عنه، وكون الفاشيَّة المحمَّديَّة انتشرت بفتح مكة! وكونه تزوَّج بإحدى عشرة امرأة، ومات عن تسعه ... وغير ذلك.

المحور الثَّاني: شبهات حول ناقلي السُّنَّة النَّبوية وحامليها، من الصَّحابة والتَّابعين.

ولأن حربهم على السنّة خبيثة، ويريدون أن تؤتي أكُلها سريعا، فقد كان منهجهم في الطعن في نقَلَة السنة منهجًا انتقائيا مكشوفًا؛ حيث تخيروا من بين رواة السنة المطهرة في كل طبقه، أكثرَهم حديثا، وأعظمهم حفظا؛ لأنه إذا سقط في أذهان المتلَقّين، سقط من دونه.

وأكثر من أُثِيرَتْ حوله الشُّبهات من الصَّحابة: راوية الإسلام أبو هريرة؛ لكونه أكثر الصَّحابة رواية، حيث روى (٥٣٧٤) حديثا. فسقوطه – ولن يكون – سقوط بقية رواة السنة.

وأكثر من أُثِيرَتْ حوله الشُّبهات من التابعين: الإمام الزهريُّ؛ لكونه حامل لواء تدوين السُّنَة المطهرة بأمر من عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

وأكثر من أُثِيرَتْ حوله الشُّبهات من حملة السُّنَّة وحفَّاظها والمصنفين فيها: الإمام البخاريُّ؛ لكونه صاحب أصحِّ كتاب بعد القرآن الكريم. فسقوطه – ولن يكون – سقوط ما دونه.

المحور الثَّالث: شبهات حول السُّنَّة نفسِها.

وهذه الشُّبهات: منها ما يُثار حول السُّنَّة عموما؛ كنفي حجيَّتها، وتأخُّر تدوينها، ومخالفتها للقرآن، ودعوى الاهتمام بالسند دون المتن ... وغير ذلك.

وأخرى حول بعض الأحاديث التي يخالف ظاهرُها عقولَهم الضحلة العقيمة. كحديث الذُّبابة[١].

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب: إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الأُخْرَى شِفَاءً ٤/ ١٣٠، برقم: ٣٣٢٠ من حديث أَبَي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَى شِفَاءً».

وحديث سحر النبيّ ﷺ[١]، وحديث «**من بدَّل دينه فاقتلوه**»[٢] ... وغير ذلك.

وأغلبُ شبهاتهم داخلةٌ تحت المحور الثَّالث، ويليه الثَّاني. وأقلُّه: تحت الأوَّل؛ لقُدْسِيَّةٍ مركوزة في قلوب المسلمين تجاه معلمهم وهاديهم من الظلمات إلى النور، ولعلمهم أن الطعن فيه ﷺ لا يحقق مبتغاهم؛ لكونه معصوما من الناس.

وطبيعة هجمات المستشرقين وأذنابهم، على السُّنة النبوية: عدائيَّةٌ بحته، لا كما يزعمون أنها لتنقيتها مما شوَّه صورةَ الإسلام! فالإسلام لا يعنيهم أصلا، كما أنَّه ليس في السُّنَّة ما يشوِّه صورة الإسلام. فما الإسلام إلَّا القرآن والسنَّة!

وأيضا ليست السُّنَّةُ هدفَهم؛ بل الطَّعن فيها وسيلة لهدف أعظم، وهو هدم الإسلام كلِّه؛ بالطَّعن في مصدره الأصيل.

لكن: إذا كان هدفُهم هدمَ الإسلام كلِّه، فلماذا لا تكون هجمتهم على مصدره الأوَّل، وهو القرآن الكريم _ من باب أولى _؟!

الجواب: لأنَّ القرآن الكريم عَصِيٌّ على كلِّ محاولات التَّحريف والإنكار.

ذلك أنَّه ما تناوله بالطَّعن أحدٌ في أيِّ زمان إلَّا وانبرى له صغار طلَّاب الكتاتيب، قبل كبارهم؛ يدفعون عنه .. فلا يستطيع أحدٌ أن يجترئ على النَّيْل منه،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ٤/ ١٢٢، برقم: ٣٢٦٨، ومسلم كتاب السلام، باب السحر، ٤/ ١٧١٩، برقم: ٢١٨٩ من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قَالَتْ: سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: " أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي، أَتَانِي رَجُلاَنِ: فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِيمَا ذَا، قَالَ: فِي مُشُطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ " فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ: «نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» فَقُلْتُ اسْتَخْرَجْتَهُ؟ فَقَالَ: «لاَ، أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ، وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا» ثُمَّ دُفِنَتِ البِئْرُ. واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعذَّبُ بعذاب الله، ٤/ ٦١، برقم: ٣٠١٧.

وإن اجترأ افتضح.

فاتجهت سهامهم الآثمة نحو السُّنَّة النَّبوية، التي هي السِّياج الواقي للقرآن الكريم؛ فهي الموضِّحة لمبهمه، المفصِّلة لمجمله، المخصِّصة لعامِّه، المقيِّدة لمطلقه.

ولو سقط المفسِّر، وهو السُّنَّة – ولن تسقط – لسهل عليهم أن يُسقطوا المفسَّر، وهو القرآن الكريم _ ولن يسقط ولو اجتمع عليه من بأقطارها _ وبالتَّالي: ينالون مرادهم _ ولن يكون إن شاء الله _

فالهدف من الطَّعن في السُّنَّة = هدم الإسلام كلِّه.

إنَّ جُلَّ (إن لم يكن كلُّ) الشُّبهات الَّتي يطرحها أعداء السُّنَّة النَّبوية حول النَّاطق بالسُّنَّة، أو حول ناقليها، أو حول السُّنَّة نفسِها = قديمةٌ .. وتناولها العلماء بالرَّدِّ، وأتَو على بنيانها من القواعد ... لكنَّ قومي لا يقرءُون!

ولا يعدو كون أحد الطَّاعنين الجدد كالببّغاء! يردِّد صوتا لُقِّنه من مستشرق، سماعا منه، أو قراءة في كتبه فقط! كما سبق بيانه.

وما ظنُّوه أتوا به من عند أنفسهم = ففي غاية الضَّحالة الفكرية، فضلا عن أنَّه من جنس الكذب والتَّدليس والتَّلبيس. ففكرهم لا يرقى لأن يقرأ في البخاري، أو غيره من دواوين السُّنَّة، ويستخرج منها شبهة!

وثَمَّ طائفةٌ أخرى من مثيري الجدل حول بعض قضايا السنة النبوية عموما، وبعض الأحاديث خصوصًا .. ليس هدفُهم هدمَ السنة المطهَّرة، بل قصُرتْ عقولُهم عن إدراك حقائقها، وعن تصوُّرٍ حقيقيٍ وكاملٍ لبعض قضاياها، وعن أن تصل إلى بعض التأويلات التي تدفع هذه المشكلات المركوزة في أذهانهم .. ولا يعنى أن عقولهم عاجزة عن إدراك كنه هذه القضايا .. أنهم ضعاف العقول أو أن القضية غير مقبولة!

لا! فالفهم والعقل والعلم نعمة من نعم الله على عباده، ورزق يقسمه الله بينهم، ومخلوق من مخلوقاته ـ تبارك وتعالى ـ، والله يزيد في خلقه ما شاء لمن شاء، فقد

يفتح ـ سبحانه ـ لهذا من طرائق الفهم، وسبل التفكير، ما أغلقه على ذاك.

وحين تحدث القرآن الكريم عن قضية حكم فيها داوود وسليمان عليهما السلام، قال: ﴿ وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: ٧٨ – ٧٩]. وفي هذا دليل على أن الفهم مقسوم بين عباد الله، يفتح على من شاء بما شاء.

لكن: حريٌّ بأمثال هؤلاء أن يردوا العلم لأهله، وأن يقفوا عند حدود ما آتاهم الله ـ تعالى ـ، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع!

ثانيًا: سبل مواجهة الشبهات المثارة حول السنة النبوية.

الشبهات المثارة حول السنة النبوية، تحتاج إلى تكاتف الجهود الفردية والمؤسسية والمجتمعية؛ وتحتاج إلى قوة السلطان، مع قوة الحجة والبرهان.

فمن الناس من توقفه الحجة الساطعة والبرهان القوي. ومنهم العنيد الذي لا يوقِفُ زحفَهُ على الأديان إلا قوَّةُ السلطان.

وتكاتُفُ الجهود الفردية والمؤسسية والمجتمعية، لا بد أن يكون في سبيلين:

السَّبيلُ الأوّل: سبيلٌ وقائي، يتمثل في وقاية المجتمع من زحف هذه الشبهات نحو الأفكار والعقول. بأن نملأ فراغاتِ أذهانهم، بثقافات صحيحة حول السنة المطهرة، قبل أن يملأها أعداء السنة المطهرة!

والمنهج الوِقَائِيّ منهج إسلامي أصيل، يسبِقُ المنهجَ العلاجيَّ. ونتيجةُ تطبيقه على هذه القضية التي نحن بصددها، نتيجةٌ مرضيةٌ للغاية، تحمي الأفكار والعقول من انحرافات كثيرة.

ويمكن أن نحدد معالم هذا المنهجِ الوقائيّ، وتطبيقه على السنة النبويّة، فيما يلي:

أولا: إقامة بناءات تأسيسيّة ثقافية وعلمية للعامّة والمُثَقَّفين، يواجهون بها الشبهات.

وهذه البناءاتُ: تتمثل في فهم اللغة العربية فهما صحيحا، والوقوف على أساليب العرب في كلامهم، وطرائقهم في الفهم. قال أبو منصور الأزهريُّ موضحًا أهميَّة اللُّغة في مواجهة الشُّبهات: «فعلينا أَن نجتهدَ فِي تعلُّم مَا يُتوصَّل بتعلمه إِلَى معرفَة ضروب خطاب الْكتاب، ثمَّ السُّنن المبيِّنة لجمل التَّنْزِيل، الموضّحة للتأويل؛ لتنتفيَ عَنَّا الشبهةُ الداخلةُ على كثير من رُؤَسَاء أهل الزَّيْغ والإلحاد، ثمَّ على رُءُوس ذَوي الْأَهْوَاء والبِدَع، الَّذين تأَوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلَّموا فِي كتاب الله ـ جلّ وعزّ ـ بلَكْنَتِهِم العجميّةِ دونَ معرفةٍ ثاقبة، فضلُّوا وأضلوا»(١).

وقالَ في موضع آخر: «وَمن عَلمها ووقَف على مذاهبها، وفهمَ مَا تأَوَّله أهل التَّفْسِير فِيهَا، زَالَت عَنهُ الشُّبَه الدَّاخِلَة على مَن جَهِل لسانَها من ذَوي الْأَهْوَاء والبِدع»(٢).

وكذلك لا بد من بناء ثقافات إسلامية عامة، في قلوب جميع المسلمين، يعرفون من خلالها أصولَ الإسلام، ويقفون على عظمة الشريعة. وكذلك: لا بد من بناء ثقافة حديثية، يقفون من خلالها على طبيعة السنة المطهرة، وعظمة رجالها، وتفانيهم في نقلها والذبِّ عنها.

فإن هذه البناءاتِ: يعصم الله بها قلوبهم عن الزيغ والانحراف؛ لأنها كفيلة أن تهدم أيَّ شبهة يطرحها أعداء الإسلام، هدما كليا أو جزئيا.

فإذا خلت قلوبهم من هذه الثقافات، وجد أعداء الإسلام في فراغ قلوبهم موطنا خصبا، يَبْتَنُونَ عليه أوهامهم ويغرسون فيه شبهاتهم. كما قال القائل:

---

(١) راجع: تهذيب اللغة ١/٦. والحديث أخرجه البخاري كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم؟ ١/ ٣١، برقم: ١٠٠، ومسلم كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن ٤/ ٢٠٥٨، برقم: ٢٦٧٣.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٧.

أتاني هَوَاهَا قبل أن أعرف الهوى فصادف قلبا خاليا فتمكّنا

وهذه مهمة علماء الإسلام ودعاته، والمصلحين منهم، وخاصة: حملة السنة المطهرة .. فلا بد أن يوقفوا الناس على: طبيعةِ السُّنة ومكانتها التشريعية والحضارية، وكيفيةِ وصولها إلينا غَضَّةً طرية، والسُّبُلِ التي أقامها الله لحفظها، والضوابطِ التي رسمها أهل العلم لفهمها ... وغيرِ ذلك مما لا يسع مسلما الجهلُ به.

ثانيا: طرح الشبهة لا على أنها شبهة، بل على أنها قضايا تُعالَجُ في الأذهان.

وذلك لأن الأصل هو نقاء السنة وبقاؤها؛ وخلوُّها مما علق بأذهان المستشرقين وأذنابهم، فلا نَضُرُّ المجتمع المسلم بأن ننقل نتاج العقل الضعيف الضحل للمستشرق وذَنَبِه، على أنه نتاج فكريّ.

بل نلقيه على أنه أوهام قد تَعْلَقُ في الذهن، فإن عَلِقَتْ: فمجرد ذكرها إبطال لها؛ لأنها لا قيمة لها.

لذلك لا بد للمتصدر للدفاع عن السنة: من عرض القضية بعيدا عن لَوْثَة عقول المستشرقين، فيعرضها على أنها قضية سُنِّيَّة، يحتاجها المجتمع احتياجا لا يمكن معه الاستغناء عنها.

ثالثا: عدم إثارة الشبهات الخاملة بين العامة.

وهذا مترتب على ما مضى؛ فإن الشبهة إذا كانت خاملة نائمة، فالحكمة في إماتتها، كما قيل: اذكر الخير فينتشر، ولا تذكر الشر فيندثر. وقد قيل قديما: «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها»، وقيل: «الفتنة نائمةٌ، فمَنْ أيقظَها فَهْوَ طَعامها».

فعلى المتصدر للدفاع عن السنة ألا يتعرض لشبهات غير مطروحة على الساحة الثقافية أو العلمية؛ حتى لا يُسهم في نشرها، بل يكتفي بالرد على الشبهات المنتشرة؛ ليُسهم في تفنيدها وإبطالها.

وذلك: لأن الهدف الأعظم للعلماء والدعاة: ليس الرد على الشبهات، فالأصل عدم وجودها، بل الهدف: تعليمهم أحكام الإسلام وتعاليمه، وتربيتهم على منهج القرآن والسنة، وتعليمهم معاني القرآن والحديث النبوي، وأسرار أحكامهما وحكمهما، ومواطن الإعجاز فيهما، مما يُسهم في تقوية إيمانهم بالله تعالى ورسوله ﷺ.

أما طرحها في الوسَطِ العلميّ، لالتماس المُشكلات وحلِّها فلا حرج فيه؛ فقد ذكروا أن العلم إيضاحُ المشكلات، وإشكالُ الواضحات؛ وهذا يَفْتِقُ الذِّهْنَ ويُوَسِّعُ المدارك، ويُربِّي الملكة العلميّةَ الرَّاسخة القويَّة.

رابعا: عدم الرد على الشبهات إلا في محيط طرحها.

وهذا أيضا من الضوابط الوقائية التي لا بد من فهمها، فإن الشبهة إذا رُد عليها في محيط إثارتها، بحيث لا تخرج عنه، كان ذلك وَأْدًا لها.

أما إذا طيف بالرد هنا وهناك: فإن ذلك ـ وإن كان المقصد منه حسنا، من باب عرفت الشر لا للشر لكن: لتوقيه ـ فإنه ربما يُسْهِمُ في نشر الشبهة، والأصل أن تُطوى، وربما أفسدت بعض القلوب المزعزعة أو الضعيفة.

فحكمة العالم: تقتضي أن يقتصر في رده الشبهات، على الجزء الذي عُرض من الشبهة، والموطن الذي عُرضت فيه الشبهة؛ فإن ذلك أَحْفَظُ للعامة، وَأَصْوَنُ للسُّنَّة.

خامسا: مراعاة أذهان المخاطَبِينَ، وتحديثُهم بما يفهمون.

فإن مخاطبة الناس بما يعلو على أفهامهم: يكون لبعضهم فتنة والعياذ بالله!

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»[(١)].

وقد كان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١١.

وأفخاذهم وفصائلهم، كلًّا منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون»[١].

ولهذا قال ﷺ: «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»[٢]. فهذا منهج نبوي فريد، فليس كلٌّ ما يعلم يقال. ففي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[٣].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[٤].

فلا بد للمتصدر للدفاع عن السنة النبوية المطهرة من مراعاة أذهان المخاطبين، وتحديثهم بما يفهمون، حتى لا يُفتنوا عن دينهم.

سادسا: منع المُغرضين وأعداء الإسلام من التصدُّر ومخاطبة العامَّة، والأخذ على أيديهم بقوة؛ ضمانا للحفاظ على عقولهم أن تُلوَّث بانحراف فكري، يتمثل في انتحال باطل، أو في فهمٍ خاطئ، أو في غُلُوٍّ يضر بالفرد والمجتمع.

فإن كان: فالحمد لله على نعمه، وسنسلمُ من شرٍّ كثير. **وإن لم يكن:** فليحرص العامةُ وغيرهم على دينهم، ولا يُلقوا أسماعهم لأمثال هؤلاء، وعليهم أن يسألوا أهل العلم المتخصصين فيما أُشكل عليهم.

السَّبيلُ الثاني من سبل مواجهة الشبهات: سبيلٌ علاجيّ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤.

(٢) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ١/٣٩٨، برقم: ١٦١١ عن ابْن عَبَّاس. قال العراقي: "رَوَيْنَاهُ فِي جُزْء من حَدِيث أبي بكر بن الشخير من حَدِيث عمر أخصر مِنْهُ". **المغني عن حمل الأسفار صـ** ٧٠. وقال الزركشي: "رَوَاهُ صَاحب مُسْند الفردوس من جِهَة ابي معشر عَن رجل سَمَّاهُ عَن عِكْرِمَة عَن ابْن عَبَّاس مَرْفُوعا وَفِي اسناده ضَعِيف ومجهول". **التذكرة في الأحاديث المشتهرة صـ** ١٠٧. وقال ابن المبرد الحنبلي: "حديث: "أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ على قَدْرِ عُقُولِهِمْ" الديلمي بسند ضعيف". **التخريج الصغير** ٣/ ٣٣.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٠.

(٤) السابق ١/ ١١.

والمنوط به طائفتان: طائفة العلماء، وطائفة السلاطين والحُكَّام.

فأما السلاطين والحكام: فإن قوَّتَهُم في الحَقِّ قوَّةٌ للحَقِّ، وشدَّة بأسهم في الحق، تُوقِفُ كلَّ صاحب فكر منحرف عند حدِّه، فلا يستطير شرره، ولا ينتشر ضرره. وقد أُثِر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "والله لَمَا يَزَعُ اللهُ بالسُّلطان: أعظمُ ممَّا يَزَعُ بالقُرآن"(١).

قال ابنُ الأزرق: "إن تَوَهُّمَ الاستغناء عن السُّلطان باطل! **أمَّا في الدِّين:** فلامتناع حمل النَّاس على ما عرفوا منه طوعًا أو كرها دون نصبه؛ فإن الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن. **وأمَّا في الدنيا:** فلان حامل الطبع والدين لا يكفي في إقامة مصالحها على الوجه الأفضل غالبا"(٢).

فقوة البرهان للعقلاء، وقوة السلطان للحمقى الجهلاء المغرضين. كما قال القائل:

فما هو إلَّا الوَحي أو حدُّ مُرْهَف ... يقيمُ ظُبَاه أخدَعَي كلِّ مائلِ

فهذا دَوَاءُ الدَّاء من كُلِّ عاقلٍ ... وذاكَ دَوَاءُ الدَّاء من كلِّ جاهلِ

وأما العلماء: فلا بد أن تكون لهم جَوَلاتٌ ميدانِيَّةٌ في العالم الواقعي .. بين الناس في مساجدهم ونواديهم وتجمعاتهم، وكذلك في العالم الافتراضِيّ .. على المواقع الإلكترونية المختلفة؛ لرصد حركة الشبهات المثارة حول السنة المطهَّرة، سواء أكانت من مصادر مرئية أم مسموعة أم مقروءة، والرَّد عليها بما يُناسب الحال والمقام والمقال، رد عقليا نقليًّا علميًّا مُجرّدًا.

وهذا الرَّد: قد يكون مقروئًا عن طريق: كتب تُصنَّف للرَّدِّ على الشُّبهات المُثارة، ومقالات تُكتَب في الجرائد والمجلات المقروءة، وكذلك على منصَّات المُثيرين للشبهات، وعلى المنصَّات التي تجمع أكبر عدد من القارئين والمتابعين؛ ليصل الردُّ إلى أبعد مدى يمكن الوصول إليه.

---

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٥/ ٣٢٩. وعزاه إلى الخطيب.

(٢) بدائع السلك في طبائع الملك ١/ ٦٨.

وقد يكون مسموعًا عن طريق: الإذاعات المختلفة، والمنصَّات المسموعة المتنوعة، مع مراعاة الاختصار والقضاء على الشبهة من أقصر طريق.

وقد يكون مرئيًّا عن طريقِ: إقامةِ محاضراتٍ توعوية في المساجد ونواد الناس وتجمعاتهم، ومؤتمراتٍ لدحض الشُّبهات، وكذلك دحضُها في قنوات فضائية وغير فضائية، من القنوات المرئية. وإن استدعى الأمر إقامة مناظراتٍ، فحسنٌ! لكن: يُقدَّم لها من يحسِنُ العلمَ وسياسته، ومن يفهم طَبَائِعَ النُّفُوس، وكيفيةَ التَّعَامل معها.

كل هذا: مع مراعاة الآليّاتِ والضَّوابط الآتي ذكرها . إن شاء الله .، المُتَعلِّقة بالرَّادّ على الشَّبهات، أو بالمردود عليه، أو بالشُّبهة نفسِهَا.

ولا ينبغي أن يَقْتَصِرَ دورُهم على هدم الشُّبهة فقط، بل: لا بد من بناءٍ علميٍّ وثقافيٍّ، يَحِلّ محل الشبهة التي أزيلت؛ ليملأ الفراغ بما ينفعهم، وما يحمي عقولهم وأفكارهم؛ ولأن كثرة الشُّبُهاتِ تستدعي كثرة المدافعين؛ فلكل فعل رد فعل، وهذه سنة التدافع التي أخبرنا الله . تعالى . بها في قوله . سبحانه .: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج: ٤٠]؛ ولأن السنة قضية ناجحة حتما ويقينا، لكن إذا وُكِّل بها محامون فاشلون، فإن هذا يؤثر سلبا! لا على السنة نفسها، بل على أذهان عموم الناس، ثم يحمل وزرَهم من أضلهم أو شارك في إضلالهم، بِتَصَدُّرِهِ للدِّفَاع عنها دون إعداد أو تأهّل.

وحتى يكون المُحِبُّونَ للسُّنَّة والمدافعون عنها على بصيرة من أمرهم، كان لا بد من ضوابط تُراعى في مواجهة هذا الزخم الهائل من الشبهات.

وسنتكلم –إن شاء الله– في المباحث الآتية، عن هذه الضوابط والقواعد بصورة مختصرة، وهي ضوابط تتعلق بالمتصدر للدفاع عن السنة، وأخرى تتعلق بالمردود عليه، وثالثة تتعلق بالشبهة نفسها.

المبحث الثاني

ضوابط خاصة بالرَّادِّ على الشبهات

قيل لبعض العلماء: "فيمَ لَذَّتُكَ؟ فقال: في حجة تتبختر اتِّضاحًا، وفي شبهة تَتَضاءَلُ افتِضَاحًا"(١).

اعلم أن من اصطفاه الله . تعالى . للذَّبِّ عن السّنّة المطهرة، فقد سيَّره على طريق محفوف بالأشواك، غير مذلّلٍ للسير، فلا بد أن تتوافر فيه بعض السمات والخصائص الدينية والخُلُقية والنفسية والعقلية والفكرية، وكذلك لا بد أن يسير على طريق مَرْضِيٍّ لله تعالى، ويرضي رسوله ﷺ.

وهذه بعض الضوابط التي لا بد لكل من يتعرّض للردّ على الشبهات من مراعاتها؛ حتى يكون الرَّدُّ على الوَجه الأمثلِ.

أولا: أن يكون مخلصا لله . عز وجل .، مريدا الوصولَ للحق.

وسر الإخلاص في ذلك: أن يفتح الله لك مغاليق الفهوم، ويُقَوِّي حجتك على خصمك، ويُجري الحق على قلبك ولسانك، ويُفَجِّرُ ينابيع الحكمة من قلبك على لسانك، كما ورد في الحكم: «من أخلص العبادة لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه». وكذلك يتولاك برعايته وعنايته. قال إبراهيم بن أحمد الصوفي: «مَن توَلَّتْه رعاية الحقّ كان خيرًا ممَّن تولته سياسة العلم»(٢).

ثم إن الإخلاص وصلاح القصد: يُمَكِّنُ الله لك به في قلوب عباده، فَيَنْصَاعُونَ للحق بالحق؛ فإن كلام المخلصين عليه بهاء ونور، فإذا تكلم اخترقت أشعة نورانيات كلامه قلوب العباد فيأسرها، ويكون تأثيره عليها تأثيرا عظيما، فيسرعون إلى الاستجابة والتسليم للحق.

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٣٧)

(٢) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان ١٧/ ٢٩٦.

قال الإمام المطلبي الشافعي رحمه الله: «ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، وبِوُدِّي أن جميع الخلق تعلموا هذا الكتاب –يعني: كتبه– على أن لا ينسب إلي منه شيء»(١).

وسبيل تحقيقه: أن تُفرغ قلبك من السِّوَى، وأن تراقب المولى .. ولا تنشغل بمدح أو قدح، وأعم بصرك إلا عن رؤية الخالق جل جلاله؛ يُنوِّر لك بصرك وبصيرتك. ومعالجة هذا تحتاج إلى مصابرة وعزيمة قوية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء!

ثانيا: أن يكون عالما متقنا، يُحسن عرض ما عنده من العلم.

وذلك أن صلاح القصد وإخلاص القلب لله عز وجل، في الدفاع عن السُّنة المطهرة .. لا يكفي، بل لا بد من التحقق بالحجة والبرهان، لا سيما: ما يتعلق بالمسألة المطروحة؛ وأعظم ما ينبغي أن يتمكن منه: اللغة العربية وفهم أساليب العرب في كلامهم. وكذلك علوم الحديث عامة، وعلم مختلف الحديث ومشكله ومتشابهه خاصَّة؛ لأن هذا العلم يُعد البناء التأسيسي للرد على الشبهات؛ إذ كلُّ الشبهات المُثارة، تتعلق بتعارض حديث مع آية أو مع حديث أو مع واقع، أو مع مكتشف علمي حديث، أو مع عقل، أو تتعلق بسوء فهم .. وكل هذا معالَجٌ في علم مختلف الحديث ومشكله ومتشابهه(٢).

فإن الجاهل إذا تصدر للدفاع عن السنة النبوية، كان بلاءً عليها، وكان إفساده أكثر من إصلاحه.

وكذلك لا بد أن يجمع مع الإخلاص والعلم: حسنَ عرض ما عنده من العلم، فإن المحامي الذي يفهم خطورة القضية التي يتبناها، ويحيط علما بها وبأبعادها المختلفة، ولا يحسن إقامة الحجة على صدقها = يفسدها.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٧٦.

(٢) سبق أن تكلمت عن هذه المصطلحات الثلاثة في التمهيد، في التعريف بمفردة الشبهات.

فكذلك السنة النبوية: لا يكفي في الدفاع عنها: العلم بها وبقضاياها، بل لا بد من التَّفَنُّنِ في عرضها، والإبداع في سرد قضاياها، وفي الذب عنها، ولا يكون هذا إلا بالإِعْدَادِ الجَيِّدِ، والقراءَةِ المتأنيةِ لعلماء الإسلام الذين تَصَدَّرُوا للدفاع عنها، والتَّمَكُّنِ من آليات معينة، ككثرة القراءة التثقيفية، وسعة الاطلاع، وترتيب الحجج، وانتقاءها، وفهم طبيعة الخصم ... وغير ذلك مما سيتضح ـ إن شاء الله ـ فيما يأتي.

ثالثا: أن يضم إلى إحسانِه العلمَ، إحسانَ سياسةِ العلم

والمقصود بسياسة العلم: أن يكون هادئ الطبع، هيِّنًا لينا رفيقا، صاحب تؤدة وأناة. ويلخص الأستاذ الدكتور إحسان عباس المقصودَ بسياسة العلم، وهو يترجم للإمام ابن حزم الأندلسي، فيقول: «كان ابن حزم ذكيا سريع الحفظ واسع الاطلاع، متفانيا في طلب العلم ونشره. وكان في شخصه متواضعا عاملا بعلمه زاهدا في الدنيا متدينا كريم النفس، وقد اتهمه ابن حيان بأنه يجهل "سياسة العلم"؛ لحدة فيه وشدة عارضته في الرد على الخصوم، وعدم الاعتماد على التلميح والتعريض والأناة في التوجيه»[1].

ومن تتبع سيرة ابن حزم وقرأ في كتبه، وخاصَّة: "**المُحَلَّى بالآثَار**"، وتتبع ردوده على أهل العلم = علم جلالة قدره، وسعة علمه واطلاعه وموسوعيته .. إلا أن طريقة نقده وأسلوبَه في رده، أدت إلى نفرة أصفيائه، فكيف بخصومه؟!

وقد قال الله تعالى لكليمه موسى عليه السلام، حين أرسله وأخاه هارون لفرعون الطاغية: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤]

فعلى المتصدر للدفاع عن السنة المطهرة أن: «يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويدعو بالحكمة والموعظة الحسنة إلى الله تعالى، ويهدي إلى طريق الحقّ، ويخالق الناس بحسن الخلق، وأن يكون قوله ليّنًا، ووجهه منبسطًا طلقًا مع البر

(١) تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة) صـ: ٢٥٨.

والفاجر، والسُنِّيِّ والمبتدع، **من غير مداهنةٍ، ومن غير أن يتكلَّم معه بكلام يُظَنُّ أنَّه يرضى مذهبه**؛ لأنَّ الله تعالى قال لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلًا لَّيِّنًا ﴾، فليس بأفضل من موسى وهارون عليهما السلام، والفاجر ليس بأخسّ من فرعون، وقد أمرهما الله تعالى باللين معه»[(١)].

وقال النبي ﷺ لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «إِنَّ الرِّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ»[(٢)].

قال عمرو بن عثمان المكيّ: «الْعِلْمُ قَائِدٌ. وَالْخَوْفُ سَائِقٌ. وَالنَّفْسُ حَرُونٌ بَيْنَ ذَلِكَ، جَمُوحٌ خَدَّاعَةٌ رَوَّاغَةٌ. فَاحْذَرْهَا وَرَاعِهَا بِسِيَاسَةِ الْعِلْمِ. وَسُقْهَا بِتَهْدِيدِ الْخَوْفِ: يَتِمَّ لَكَ مَا تُرِيدُ»[(٣)].

فلا بد لمن أحسن العلم أن يحسن سياسته، فإن ذلك يلقي عليه جلالا وبهاء وهيبة، فيكون هو وكلامه محل قبول وتسليم؛ فإنَّ المُنْبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ، ولا ظهرًا أبقَى.

فالمتصدر للدفاع عن السنة إذا كان عنيفا شديدا غليظا = فكلامه ولو كان حقا لا يصادف محلا قابلا .. فلا هُوَ رَدَّ الشُّبهة، ولا هو أَبْقَى فسحة أمل في قلب الخصم يتسلل هو أو غيره من خلالها إليه يوما ما.

رابعا: أن يكون موضوعي الطرح، نائيا عن التعصب، منصفا لخصمه.

بحيث يعرض الشبهة كما عرضها أصحابها، بموضوعية تامة، ويرد عليها أيضا بموضوعية تامة، دون تعصب أو تجريح. مع إنصاف خصمه إن أصاب الحق أو بعضه.

وفي هذا تهذيب للنفس، وقَهْرٌ لِخُلُقِ الكبر والغرور وحبّ الفَلَجِ.

---

(١) روح البيان ١/ ١٧٤.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق ٤/ ٢٠٠٤، برقم: ٢٥٩٤.

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ٢/ ٤٣٦.

ثم إن في ذلك: سدا للثغرات التي قد يدخل منها ملقي الشبهة، للطعن في المدافع عن السنة، وإغلاقا لبُنيّات الطريق التي قد يتسلل منها للحيدة عن موطن النقاش ومحل النزاع.

خامسًا: أن يكون طيب السيرة، حسن الخلق.

والخلق الحسن، وطيب السيرة، أدعى لقبول الحق والتسليم له.

فالعلم شريف سَنيّ، لا يصلح له سيئ خلق دنيّ .. فلا يصلح له خبيث نفس، ولا كاذب، لا سيما إذا تصدى للدفاع عن السنة المطهرة، فحري به أن يكون مثالا يُحتذى، متخلقا بأخلاق السنة المطهرة التي يدافع عنها، فإن كثيرا من المغرضين يحكمون على الإسلام بأخلاق منتسبيه.

سادسًا: أن يكون ذكيا ألمعيًا، وقَّاد الذهن، سريع البديهة.

فالتصدي للدفاع عن السنة والشريعة، يحتاج إلى ذكاء حاد، وذهن وقاد؛ وسرعة بديهة؛ تجنبا لمباغتة الخصم، وتيقُّظا عن الوقوع في شِراكه وفخوخه وَبُنَيَّاتِ طريقه التي يسلكها هربا من محاجَّته.

هذه أهم الضوابط المتعلقة بالرّادِّ على الشبهات، والتي يجب مراعاتها ليكون الرّدُّ على الوجه الأمثل.

والله أعلم

المبحث الثالث

الضوابط الخاصة بالمردود عليه

وهي ضوابط: تتعلق بالمردود عليه، من حيث فهم طبيعته، وفهم الهدف الذي من أجله أثار الشبهة، وكيفية التعامل معه. **ويمكن تلخيصها فيما يأتي:**

أولا: فهم طبيعة ملقي الشبهة، وغرضِه من طرحها.

وملقوا الشبهات حول السنة قسمان:

الأول: الطاعنون وقصدهم سيء. وهم طوائف الشيعة الضالة، والمستشرقون وأذنابهم من المستغربين.

وأهداف هؤلاء متنوعة: فهدف الشيعي من الطعن في الصحابة، هو إسقاط الصحابة أنفسهم، ونفي عدالتهم، بينما هدف المستشرق من الطعن في مثل أبي هريرة والزهري، ليس أشخاصهم! بل إسقاط السنة جملة، أو إثارة الشكوك حولها؛ لهدم الإسلام.

الثاني: طارحوا الشبهات وقصدهم حسن. وهؤلاء: بعض فرق وطوائف الإسلام في القديم، كالمعتزلة، ومن اتبعهم في نَمَطِ التفكير العقلي من بعض مفكري الإسلام المعاصرين.

وهدف هؤلاء: تخليص السنة النبوية مما علق بها من شوائب، ليست إلا في عقولهم.

ولكلٍّ طَرِيقَةٌ في الرد عليه ومُحَاجَجَتِهِ. فالأول: يُجادَل بالعقل أولا قبل النقل؛ لأنه غالبًا لا يُقَدِّسُ الوحي. والثاني يُجادَل بالنقل أولا لا سيما قطعي الثبوت منه، وهو القرآن ومتواترات السنة، ثم العقل؛ لأنه يقدس الوحي، ويحرص على تخليصه مما قد يفهمه عنه فهما مغلوطا.

والإغلاظ على الثاني في إقامة الحجة العلمية المقنعة، غالبا ينفعه؛ لأن غرضَهُ اتباعُ الحق، ولو لم يقتنع به، فقدسية الإسلام في قلبه لا تتزعزع، وسيبقى

حاميا حماه، مدافعا عنه. بخلاف الأوّل فالإغلاظ عليه يضره؛ لأنه مُغْرِضٌ، وغرضه هدم الإسلام. وسواء اقتنع أو لم يقتنع: فهدم السنة غرضه الأعظم.

فيجب التفريق في الرد بين من يطعن في السنة رأسا وقد ناصبها العداء، وبين من يطعن في بعض الأحاديث؛ لمخالفتها عقله، أو لقصور عقله عن إدراك معانيها ومراميها.

ثانيا: تحديد الأصول المشتركة بينك وبين ملقي الشبهة.

وذلك لأن مجادلة الخصم مجادلة حُكْمِيَّةً أو حقيقية، إذا انطلقت من أصول مشتركة بين الخصمين، آتت ثمارها سريعا، بخلاف ما إذا لم يكن ثَمَّ أصول مشتركة ينطلق منها المتجادلان، فإن الجدال ينتهي إلى لا شيء.

والذي يتصدى للدفاع عن السنة المطهرة: لا بد أن يبني بينه وبين مُلقى الشبهة قاعدة يشترك معه فيها؛ ليقيم عليه الحجة من خلالها، ويستدل له على ما أنكره ورفضه، بما أثبته وأقرَّه.

وهذا منهج قرآني فريد. واقرأ على سبيل المثال الآيات الآتية من سورة النمل: قال تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل: ٦٠ – ٦٤].

فالمشركون أثبتوا الربوبية، وأنكروا الألوهية.

فأثبتوا لله تعالى الخلق والرزق والتدبير، والأمر والنهي، وإجابةَ المضطر، وهدايتهم في البر والبحر، وغيرَ ذلك من مقتضيات الربوبية .. وأنكروا تفرده سبحانه بالألوهية، مع أن صاحب العقل المستقيم، يُقِرُّ حتما وجزما بأن مَن هذا شَأنُهُ في الخلق والأمر والتدبير وغير ذلك، لا بد أن يُفْرَدَ بالألوهية.

فانطلقت مُحَاجَّة القرآن لهم من الأصول التي اتفقوا عليها، وأقام الحجة عليهم بما أثبتوه على ما أنكروه.

ثالثا: التوسط في تتبع مساراته الحوارية وبُنَيَّات طريقه.

ولا يكون ذلك إلا بعدم التغافل المطلق عن انحناءاته الحوارية، وتعرجاته النقاشية، وحيدته عن صلب القضية، وكذلك: عدم الاعتناء بها اعتناء يُحَوِّلُ القضية عن مسارها. بل يكون بين بين؛ لئلا يستثير خصمه عليه بتغافله المطلق، ولا يحيد عن القضية الأساسية باعتنائه التام.

رابعا: عدم استثارة الخصم إلا في أضيق الظروف.

لأن استثارته مسلك له للهرب من القضية؛ فتحْجُبُهُ بذلك عن فهم الحقيقة، وتُبقِى على عقول المتلقين مُشَوَّشَةً.

وتأمَّلِ القرآن الكريم حين جادل المشركين في مُسَلَّمَات العقيدة، قال لهم: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٤ – ٢٥].

قال الإمام الرازي رحمه الله: «أضاف الإجرام إلى النفس، وقال في حقهم: فِى ضَلَٰلٍ وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ؛ لئلا يَحْصُلَ الإغضابُ المانعُ من الفهم»[(١)].

وأمر آخر: وهو أن استثارته قد يكون فيه نوع استعداء على السنة المطهرة خاصة وعلى الإسلام عامة، فيندفع إلى السَّبِّ والهمز واللمز. وهذا لا يليق بالعقلاء.

---

(١) تفسير الرازي ١٣/ ١٠٩.

والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

ففي هذه الآية: «تنبيه على أن خصمك إذا شافهك بجهل وسفاهة، لم يَجُزْ لك أن تُقْدِمَ على مشافهته بما يجري مجرى كلامه؛ فإن ذلك يوجب فتح باب المشاتمة والسفاهة، وذلك لا يليق بالعقلاء»(١).

ـ خامسا: التسليم له فيما وافق فيه الحق، مع عدم الغفلة عن استدراجاته.

فإن التسليم له فيما وافق فيه الحق، ربما يفتح في قلبه ثغرة يتخلل نور الهداية منها إلى أعماق قلبه، فيهتدي إلى الحق. فإن لم يكن: فلا أقل من أن يَكُفَّ عنك وعن السنة بعض شره.

هذا مع عدم الغفلة عن أفخاخه، بل لا بد من التَّيَقُّظِ، وفهم مرامي كلامه، ومقاصده؛ لئلا تترك له ثغرة يتسلل منها إلى السنة النبوية.

هذه أهم الضوابط المتعلقة بالمردود عليه، والتي يجب مراعاتها ليكون الرّدُّ على الوجه الأمثل.

والله أعلم

(١) السابق ٢٥/ ٢٢٣.

المبحث الرابع

الضوابط المتعلقة بالشبهة نفسها

وهي ضوابط: تتعلق بطريقة عرض الشبهة، وتحرير محلِّ النزاع فيها، وكيفية ترتيب أوجه الردِّ عليها ترتيبا منطقيا مُقنعًا. **ويمكن تلخيصها فيما يلي:**

أولا: عرض الشبهة عرضا مختصرا، مع تلخيصها في نقاط محددة.

لأن الأصل أن يُطوى الشر ليندثر؛ فإذا دعت ضرورة لذكره، فليكن ذكره مقتضبا مختصرا، حسب ما يتطلبه المقام. لإن الإطالة في سرد الشبهة، فيه نوعُ اعتناء بها، ربما يشغل أذهان المتلقين.

وقد عابوا على الإمام الرازي رحمه الله أنه كان يُطيلُ في سرد شُبَهِ المتكلمين والملاحدة، ثم يختصر في جوابها. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وكان يُعَاب بإيراد الشُّبَهِ الشَّدِيدة، ويُقَصِّرُ في حَلِّها! حتى قال بعض المغاربة: يورد الشُّبَهَ نقدًا، ويحلها نسيئةً»[1].

ولا يعني اختصار الشبهة: الغفلة عن تفاصيلها، بل لا بد من تلخيصها في نقاط قليلة ومحددة، وجامعة لتفاصيلها.

أما قلتها: فللإيحاء بأنها متهافتة لا قيمة لها، وأما جمعها لتفاصيلها؛ فلئلا يُترك فيها ثغرةٌ تكون مدخلا للطعن في السنة المطهرة.

ثانيا: تحديد المحور الذي تقع فيه الشبهة، وفهم طبيعة كل منها.

بحيث يُحدد المتصدر للدفاع عن السنة نوع الشبهة، بحسب المحاور الثلاثة التي أشرت إليها في مقدمة الكلام .. هل هي متعلقة **بالمحور الأول:** الشبهات المطروحة حول النَّاطق بالسُّنَّة النَّبوية. وهو نبيُّنا ﷺ؟ **أم بالمحور الثَّاني:** شبهات حول ناقلي السُّنَّة النَّبوية وحامليها، من الصَّحابة والتَّابعين؟ **أم بالمحور الثَّالث:**

---

(١) لسان الميزان ٤/ ٤٢٧.

شبهات حول السُّنَّة نفسِها، سواء أكانت عامة أو كانت خاصة ببعض الأحاديث؟

لأن كل واحد من الثلاثة له طبيعة خاصة في عرضه ونقضه .. وفهم هذه الطبيعة يجعل المتصدر للدفاع، على بصيرة تامة من حقيقة الشبهة المطروحة.

أما المحور الأول: الشبهات المطروحة حول النَّاطق بالسُّنَّة النَّبوية. وهو نبيُّنا ﷺ.

والنبي ﷺ معصوم من كل نقيصة، فلا بد أن ينطلق عرض الشبهة والرد عليها من هذه النقطة، فيَتَحَسَّس المُدَافِعُ مواطنَ كلامه، ويتخير ألفاظه وعباراته، وهو يتحدث عن الجناب النبوي.

وأيضا: إذا انطلق في دفاعه من هذه النقطة: فإن المغرض يصطدم بصخرة عظيمة، وهي التقديس المركوز في المؤمنين جميعا لرسول الله ﷺ، فيكون الجواب عليها سهلا ميسورا، يسرع إلى القلوب قبوله.

وأما المحور الثَّاني: شبهات حول ناقلي السُّنَّة النَّبوية وحامليها، من الصَّحابة والتَّابعين.

فطبيعة هؤلاء أنهم بشر غير معصومين .. يُخطئون ويصيبون. لكنَّ القضية تكمنُ في إثبات خطأهم، بالأدلة العلمية الرصينة، والقواعد التي قعَّدها المحدثون لقبول الأخبار أو ردها.

ولو أجرينا قواعد المحدثين، التي أقر بها محترقوا المستشرقين، وأذعنوا لها = فلا مَحِيدَ قدر أنملة عما توصل إليه المحدثون في هؤلاء النقلة والرواة.

فنقطة الانطلاق في الدفاع عن هذه الشبهات: فهم قواعد المحدثين التي قعَّدوها في بيان حال رجال الحديث ورواته جرحا وتعديلا.

وأما المحور الثَّالث: شبهات حول السُّنَّة نفسِها، سواء أكانت عامة أو كانت خاصة ببعض الأحاديث.

فطبيعة السنة النبوية: أنها تفاصيل قوانين السماء لأهل الأرض، وهي المنظمة لحياة الأفراد والمجتمعات، ومن ثمَّ فهي معصومة ومحفوظة كالقرآن الكريم، بأسباب وضعها الله تعالى في خلقه، سبق ذكرها.

فنقطة الانطلاق للدفاع عن الشبهات الموجهة لها عامة أو لبعض أحاديثها: فهمُ هذه الطبيعة، وأنَّا لو قارنَّاها بجميع القوانين الأرضية، لتلاشت كل القوانين أمام عظمة قوانينها؛ فإنها من لدن حكيم عليم.

وأنه ليس كلُّ العقول تستطيع إدراكَ مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ منها، حتى لو بلغت ما بلغت قوة وذكاءً.

ثالثًا: تحرير محل النزاع في الشبهة المثارة وعدم الحيدة عنه.

فليس الهدف من الطعن في عكرمة مولى ابن عباس: هو عكرمة نفسه، بل الهدف إنكار حد الردة، الذي ورد في حديثٍ من طريق عكرمة. وليس الهدف من إنكار النسخ، هو قضية النسخ، بل إنكار حد الرجم؛ ظنًّا أنه ثابت بالآية المنسوخة ... وهكذا.

فتحرير محل النزاع مُهِمٌّ لفهم الشبهة وإحكام الرد عليها ونقضها.

أضف إلى ذلك: التنبه إلى ما ذكرته قبلُ من تتبع مسارات الخصم الحوارية، وبنيَّات طريقه التي يسلكها هربا من القضية الأساسية.

رابعا: تأصيل قواعد مشتركة قبل الخوض في غمار الرد.

وسبق أن ذكرت ذلك في الضابط الثاني من المحور الثاني، وبينت أن هذا منهج قرآني أصيل، وأن الرد إذا انطلق من أصول مشتركة بين الخصمين، آتى ثماره سريعا، بخلاف ما إذا لم يكن ثَمَّ أصول مشتركة ينطلق منها المتجادلان، فإن الجدال ينتهي إلى لا شيء.

فمثلا حين نتحدث عن شبهة: هل انتشر الإسلام بحد السيف؟!

نؤصِّل أولا قبل الرد أصولا لا يخالفنا فيها الخصم، فنقول:

- نتفق على أن الرحمة المطلقة انتكاسة عن الفطرة، وأن القسوة المطلقة انتكاسة عن الفطرة. والوسط: هو الحق بينهما. كما قال الشاعر:

وَلِي فَرَسٌ لِلْحِلْمِ بِالحِلْمِ مُلْجَمٌ   ولِي فَرَسٌ للجَهْلِ بالجَهْلِ مُسْرَجُ

فمن شَــــاء تَقْوِيمِي فإنِّي مُقَوَّمُ ومن شَــاء تَعْوِيجِي فإنِّي مُعَوَّجُ[1]

والقائد الحكيم هو الذي يجمع بين الرحمة والقسوة. وقد كتب مُعَاوِيَة رضى الله عَنهُ إِلَى زِيَادَ واليه: «لَا يَنْبَغِي لنا أَن نسوس النَّاس سياسة وَاحِدَة، لَا نلين جَمِيعًا فَنَجْعَل النَّاس فِي الْمعْصِيَة، وَلَا نشتد جَمِيعًا فنحمل النَّاس على المهالك، وَلَكِن: لتكن أَنْت للشدة والغلظة، وأكون أَنا للرأفة وَالرَّحْمَة»[2].

ـ ونتفق كلانا على أن الحق ـ أيَّ حَقٍّ ـ لا بد له من قوة تحميه؛ لأنه بلا قوة لا وجود له.

ـ ونتفق أيضا أن السيف لا بد أن يكون مصلتا على رقاب الظالمين وأعداء الإنسانية، وأعداء التَّحَضُّرِ والرُّقِيّ.

وهكذا ... فمثل هذه الأصول: لا يخالف فيها العقلاء، ولا أصحاب الفطر المستقيمة. ثم ننطلق بعد ذلك إلى الكَرِّ على الشبهة واجتثاثها من جذورها.

خامسا: اعتبار الرد العقلي والتاريخي والواقعي هو الأصل، والرد النقلي النصِّيّ فرع عنه.

وهذا هو الأصل في رد الشبهات المثارة حول الإسلام عموما، وحول التراث خصوصا، وحول القرآن والسنة بصورة أخص؛ لأن الخصم في الغالب الأعم لا يعترف بالقرآن والسنة. ولا يقتنع إلا بمنطق العقل وأحداث التاريخ؛ لذلك: على من تصدى للدفاع عن السنة أن يقدم الردود العقلية والتاريخية والواقعية، على الردود النقلية؛ ليكون أدحض للخصم وأقوم للحجة.

سادسا: مراعاة أن تكون الأجوبة واضحة ومسكتة.

أما أنها واضحة: فلئلا يحصل التباس في الجواب، فتتداخل الشبهة أكثر، ويصعب دحضها من عقول مُتَلَقِّيهَا.

---

(١) المجالسة وجواهر العلم ٣/ ١٦٨.

(٢) بدائع السلك في طبائع الملك ١/ ١٨٥.

وأما الأجوبةُ المُسْكِتَةُ: فتتميز باختصارها، وإقامة الحجة على الخصم بما فَعَلَ أو بما يعتقد، وهذه تحتاج لثقافة واسعة، وذكاء حاد، وذهن وقاد، وسرعة بديهة. مع تتبع أجوبة العلماء المسكتة؛ لفهم طريقتهم في الجواب.

والنبي ﷺ كانت أجوبته مسكتة، بحيث يَحَارُ مجادله جوابا، ففي حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ عَدْوَى وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ» فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي البَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «**فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟**»(١).

قال الإمام المناوي رحمه الله: «هو من الأجوبة المسكتة البرهانية التي لا يمكن دفعها، إذ لو جَلَبَتِ الأدواءُ بعضَهَا، لزم فقد الداء الأول؛ لفقد الجالب. فَقَطَعَ التسلسل وأحال على حقيقة التوحيد الكامل، الذي لا معدل له، فهو جواب في غاية الرشاقة والبلاغة»(٢).

وذكروا أن إبليس ظهر لعيسى عليه الصلاة والسلام فقال: ألست تقول إنه لن يصيبك إلا ما كتبه الله لك وعليك قال: نعم قال: فارم بنفسك من ذروة الجبل! فإنه إن يُقَدِّرْ لك السلامةَ سلمت قال: يا ملعون! إن لله تعالى أن يختبر عباده، وليس للعبد أن يختبر ربه(٣).

وقد ذكروا عن علي رضي الله عنه أن يهوديا قال له: ما دفنتم نبيكم حتى اختلفتم؟! فقال: إنما اختلفنا عنه لا فيه، ولكنكم ما جَفَّتْ أرجلُكم من البحر حتى قلتم لنبيكم: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] (٤). وأمثلة أخرى

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء يأخذ البطن ٧/ ١٢٨، برقم: ٥٧١٧، ومسلم كتاب السلام، باب لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ، ٤/ ١٧٤٢، برقم: ٢٢٢٠.

(٢) فيض القدير ٤/ ٤٤٤.

(٣) فيض القدير ٣/ ٢٩٧.

(٤) روح البيان ٤/ ٢٨.

كثيرة.

فالأجوبة المسكتة أسرع إلى الفَلَجِ، وأبعد عن كثرة الجدال والشقاق، وأحفظ للنفس والعقل.

سابعًا: ترتيب أوجه الرد ترتيبا منطقيا دون خلط.

وذلك حتى لا يحدث تداخل وتَشَوُّشٌ في ذهن المُتَلَقِّي، قد يحجبه عن رؤية الحقيقة.

فيحاول المتصدر للدفاع أن ينتقل بالقارئ من مقدمة إلى مقدمة أخرى إلى مقدمة ثالثة، كلٌّ واحدةٍ منها تُسلم للأخرى، ثم إلى النتيجة الحتمية. وهذا يحتاج إلى مذاكرة كثيرة، وإعداد متميز، بعد فهم طبيعة الشبهة وطبيعة ملقيها.

ثامنًا: الاستكثار من أوجه الرد، ولو مرجوحة أو ضعيفة.

لأن كثرةَ الأوجه في الرَّدِّ على الشُّبهةِ، يُرَسِّخُ في ذهن المتلقي تهافُتَهَا وتهافُتَ عقل من طرحها؛ وكأنه يقول له بطريق التعريض: كيف جهل طارح الشبهة كل هذه الأوجه العقلية والتاريخية والنقلية أو غفل عنها؟!

فإما أن يكون جاهلا قاصر العقل عن إدراك مراد الله تعالى ورسوله ﷺ، فالجاهل لا قيمة له ولا قيمة لكلامه. والسكوت به أولى وأحرى. أو يكون مغرضا طاعنا في السنة، فينكشف وجهه الحقيقي.

ويا حبذا لو يقدم الأضعف فالأقوى فالأشد قوة، مع تجنب التكرار. وقد كان علماء الإسلام يسلكون هذا المسلك في الرد على الشبهات والانحرافات، واعتبر بحال الإمامين ابن حزم الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، وابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) وغيرهما من علماء الإسلام الذي تصدوا للدفاع عن الشريعة الغراء.

تاسعًا: مراعاة أن يكون الرَّدُّ جامعًا مانعًا مختصرًا.

وعلى المتصدر للدفاع عن السنة أن يكون كلامه جامعا مانعا مختصرا، ما أمكن؛ فإن كثرة الكلام ينسي بعضه بعضا.

وكلما كان الجواب على الشبهة أخصر، وأحكم = كان الحق أرسخ في أذهان

المتلقين؛ لأن كثرة الكلام قد يشوش الأذهان، ويُشَغِّبُ على العقول، فلا يُسْتَطَاعُ الوصولُ إلى الحقِّ وصولًا تامًّا مُقْنِعًا.

ولا ينافي هذا تعدد أوجه الرد والاستكثار منها؛ فاستكثر منها، واجعل كلامك مختصرًا، ودعكَ من الإطناب الذي قد يُنسي المتلقي الجواب، بعد أن تشبع بالشبهة.

عاشرًا: محاولة استنباط فوائد وحكم وأحكام من القضية المثار حولها الشبهات.

وهذا يُرسخ في ذهن المتلقي أن الشبهات المثارة حول القضية، ما هي إلا ضرب من الوهم، لا علاقة له بالحقيقة العلمية. بل الحق في عكس ما توهَّمه المشككون، وأن المشكلة الحقيقية: في عقولهم التي لم تفهم عن الله ورسوله ما قالاه؛ فإن الحديث إذا ثبت بميزان النقد الحديثي صحَّتُه عن رسول الله ﷺ، فلا بد وأن له وجهًا يُحمل عليه. علمه من علمه، وجهله من جهله.

ويتضح هذا ـ أيضا ـ فيما رواه ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»[(١)].

فهذا الحديث من أعظم الأحاديث التي تدعو لحقن الدماء؛ وذلك أن المنافقين قد عَظُمَ خطرُهُم في المدينة، فاستأذن بعض الصحابة رسول الله ﷺ في أن يُخَلِّيَ بينهم وبين المنافقين؛ ليقتلوهم، فقال أليس يشهدون ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة؟! قالوا بلى. فقال: «أولئك الذين نهاني الله عنهم»، ثم ذكر الحديث.

روى أحمد عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، أن رجلا، من الأنصار

---

(١) **أخرجه** البخاري، كتاب بدء الوحي، ١/ ١٤، برقم: ٢٥، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ١/ ٥٢، برقم: ٢١.

حدثه أتى رسول الله ﷺ وهو في مجلس فساره يستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فجهر رسول الله ﷺ فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟» قال الأنصاري: بلى يا رسول الله، ولا شهادة له، قال رسول الله ﷺ: «أليس يشهد أن محمدا رسول الله؟» قال: بلى يا رسول الله، ولا شهادة له. قال: «أليس يصلي؟» قال: بلى يا رسول الله، ولا صلاة له، فقال رسول الله ﷺ: «أولئك الذين نهاني الله عنهم»(١).

وعن أوس بن أبي أوس الثقفي، قال: أتيت رسول الله ﷺ في وفد ثقيف، فكنا في قُبَّةٍ، فقام من كان فيها غيري وغير رسول الله ﷺ، فجاء رجلٌ فسارَّهُ، فقال: «**اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ**» ثم قال: «**أليسَ يَشْهَدُ أن لا إله إلا الله؟**» قال: بلى، ولكنه يقولها تَعَوُّذًا فقال: «**رُدَّهُ**» ثم قال: «**أُمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها: حَرُمَتْ عليَّ دماؤهم، وأموالهم، إلا بحقها**»(٢).

فنُطْقُهُمُ المجرَّدُ للشهادتين، حتى لو لم تَنْعَقِدْ قلوبُهُم عَلَيْهَا، وصلواتهم وزكواتهم حتى لو كانت نفاقا ورياءً = عصمت دمائَهم وأموالَهم.

فهذا الحديث الذي ادَّعَوا أنه من الأحاديث التي تدعو لسفك الدماء، هو من أعظم الأحاديث الواردة في حقنها، ولو لم يقله ﷺ لاستباح المسلمون دماء المنافقين.

وأيضا فيما أنكروه على النبي ﷺ من تعدد زوجاته، وأنه تزوج إحدى عشرة امرأة ومات عن تسعة.

نقول: إن حكمة القائد المُحَنَّكِ الفَذِّ قد اقتضت ذلك، بعد أن أمره الله العليم الحكيم . سبحانه وتعالى . أمرا خاصا به دون غيره.

ففي زواجه حكم تعليمية، فقد تزوج الكبيرة والصغيرة؛ ليُعَلِّمَ أمتَه كيف يكون الزوجُ في بيته مع من تَكْبُرُهُ ومن تَصْغُرُهُ، وتعددت زوجاته لينقلوا عنه هَدْيَهُ ﷺ في

(١) أخرجه أحمد في: "المسند"، ٣٩/ ٧٣، برقم: ٢٣٦٧٠. وقال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح». **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ١/ ٢٤.

(٢) أخرجه أحمد ٢٦/ ٨١، برقم: ١٦١٦٠. وهو حديث صحيح.

بيته؛ لتستقيم النواة الأولى للمجتمع السعيد، ومن ثم: يستقيم المجتمع.

وفي زواجه ﷺ حكم تشريعية: كزواجه من زينب بنت جحش ليُبْطِلَ عادة التبني إبطالا عمليًّا باتًّا.

وفيه: حكم اجتماعية؛ لتقوية الأواصر بينه وبين قبائل العرب المختلفة بالمصاهرة؛ لنشر الدعوة وتوفير الحماية اللازمة لها.

وفيه حكم سياسية؛ حيث جمع تحته عددا من بنات القادة؛ ضمانا لتوفير الحماية اللازمة للدعوة المباركة.

وفيه حكم إنسانية، كزواجه من أم سلمة تطييبا لخاطرها بعد موت زوجها، فقال لها: عيالك عيالي. وكزواجه من أم حبيبة بعد وفاة زوجها عبد الله بن جحش. وكزواجه من حفصة بعد أن رفض أبو بكر وعثمان الزواج منها.

وفيه حكم أخرى: ككمال خُلُقه ﷺ؛ حيث جمع تحتَه البِكرَ والثَّيِّبَ، والصغيرةَ والكبيرةَ، وذاتَ الولد ومن لا وَلَدَ لها، وابنةَ الفقير وابنةَ الأمير، وابنةَ المسلم وابنةَ اليهودي .. واستطاع برجاحة عقله، وطيب عشرته، وكمال خلقه ﷺ أن يرعاهن ويسعدهن، ويحفظ على كل منهن حقها. وفيه كمال خَلقه ورجولته؛ فقد كان يحبهن، ويميل إليهن، يطوف عليهن جميعا في ليلة واحدة.

وهكذا نأخذ من كل شبهة طرحوها: حكما وأحكاما وفوائد، نهدم بها تصورهم المغلوط عن طبيعة الشبهة، وأنها في الحقيقة لمن تأملها مشتملة على ما يُصلح الفرد والمجتمع.

وبعد: فهذه ضوابط لا بد من مراعاتها، للمتصدرين لِرَدِّ الشبهات المثارة حول الإسلام عموما، وحول التراث الإسلامي خصوصا، وحول القرآن والسنة بصورة أخص؛ حتى يكونوا جنودا مدافعين بحق عن قضايا دينهم الحنيف، قائمين على ثغور الإسلام المنوط بهم حمايتها من عدوان المعتدين بقصد أو بغير قصد؛ ليعيشوا كبارا، ويموتوا كبارا، ويُبعثوا يوم القيامة كبارا.

والله أعلم وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وارزقنا العمل بما علمتنا، وأوزعنا شكر ما أوليتنا، وانهج لنا سبيلا يهدي إليك، وافتح اللهم بيننا وبينك بابا نَفِدُ منه عليك، لك مقاليد السماوات والأرض. ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

وبعد ...

فقد طوفنا تَطوافة سريعة حول قضية الشبهات المثارة حول السنة النبوية المطهَّرة، من حيث أنواعها، وسبل مواجهتها، وضوابط نقدها، وكان لا بد من ذكر أهم النتائج والتوصيات:

أهم نتائج البحث:

أولا: أن الشبهات المثارة حول السنة النبوية، هي في أذهان المُتَلَقِّينَ فقط، لا في حقيقة الأمر! وقد رَدَّ عليها العلماء قديما، ردودا مستقلة وأثنائية، فيما كتبوه في مختلف الحديث ومشكله ومتشابهه، ولم يُقصر المتأخرون جهدا في نقد الشبهات إجمالا وتفصيلا.

ثانيا: الشبهات المثارة حول السنة النبوية لا تخرج عن ثلاثة محاور .. إما أن يُرَادَ بها الناطق بها، وهو رسول الله ﷺ، أو أن يُراد بها ناقلوها، وهم الصحابة والتابعون، أو أن يُراد بها السنة نفسها إجمالا وتفصيلا .. والغرض الأعظم من هذه الشبهات عند المستشرقين: هدم كيان الإسلام.

ثالثا: أن أعظم ما تواجَهُ به الشبهات المثارة حول السنة: هو التكاتف الفردي والمجتمعي، والمؤسَّسِي للحفاظ على المقدسات الفكرية، واحترام أهل العلم المتخصصين، وإقصاء غير المتخصصين عن مخاطبة العامة، وكذلك إقصاؤهم

من عقول المجتمع كله.

رابعا: مواجهة الشبهات تكون بطريقين: **طريق وقائي،** يتمثل في نشر الثقافة الصحيحة حول السنة إجمالا وتفصيلا، وملء فراغ عقول العامة والمثقفين بصحيح الفكر، قبل أن يملأها أعداء الإسلام بالأفكار الخبيثة. **وطريق علاجي،** يتكاتف فيه الراعي والرعية والفرد والجماعة؛ للحفاظ على سنة النبي ﷺ.

خامسا: مراعاة ضوابط نقد الشبهات المثارة حول السنة النبوية .. تلك الضوابط **المتعلقة بالرَّادِّ على الشبهة،** فلا يتصدَّر إلا من تأهَّل دينيا وخُلقيا، ونفسيا وعلميا وفكريا، **وكذلك الضوابط المتعلقة بالمردود عليه،** فيُفَرَّق بين من غرضه هدمُ الإسلام والصدُّ عنه، ومن ليس غرضه ذلك، ويُتعامل مع كل واحد بطريقته، **وكذلك الضوابط المتعلقة بالشبهة نفسها،** من حيث طريقة عرضها، وتحرير محلِّ النزاع فيها، وكيفية ترتيب أوجه الردِّ عليها ترتيبا منطقيا مُقنعًا = مراعاة هذه الضوابط مجتمعة .. يؤدي إلى الدفاع الأمثل عن السنة النبوية المطهرة ضد الطاعنين فيها، ونصرتها والحفاظ عليها.

أهم توصيات الباحث:

أولا: التأهيل والإعداد الجيد للمتصدرين للردّ على الشبهات المثارة حول الإسلام عمومًا، وحول السنة خصوصًا؛ حتى يكون ردُّهم على الوجه الأمثل.

ثانيا: نشر الوعي والثقافة الحديثية حول قضايا السنة النبوية المطهرة، العامة والخاصة، إجمالا وتفصيلا.

ثالثًا: الابتكار في طرائق مواجهة الشبهات بما يتناسب مع الحال والمقام.

رابعًا: تكاتف الجهود الفردية والمجتمعية، لمواجهة الشبهات المثارة حول السنة، وتعاون مؤسسات الدولة المختلفة في حفظ أفكار الناس وصون عقولهم عن الانحراف والزيغ.

خامسًا: الدراسة الميدانية الموسَّعة، لهذه الضوابط وتطبيقاتها، ومدى توفيتها للغرض المقصود منها، وتطبيقها في الواقع المعيش، صونا لعقول الناس وأفكارهم.

هذا ما وفقني الله تعالى إليه، وأسأل الله بمنه وكرمه أن يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصا متقبلا.

وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر

١- **الإتقان في علوم القرآن.** للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: مركز الدراسات القرآنية. طبعة: مجمع الملك فهد السعودية، الأولى.

٢- **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول.** للإمام محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني. تحقيق: الشيخ أحمد عزو. قدم له: الشيخ خليل الميس، والدكتور ولي الدين صالح فرفور. طبعة: دار الكتاب العربي. الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٣- **أصول السرخسي.** للإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي. طبعة: دار المعرفة – بيروت.

٤- **ألفية السيوطي في علم الحديث.** للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). صححه وشرحه: العلامة أحمد محمد شاكر. الناشر: المكتبة العلمية.

٥- **إيضاح شواهد الإيضاح.** لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ). دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني. الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

٦- **بدائع السلك في طبائع الملك.** لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، الغرناطي ابن الأزرق (المتوفى: ٨٩٦هـ). تحقيق: د. علي سامي النشار. الناشر: وزارة الإعلام – العراق. الطبعة: الأولى.

٧- **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة).** د. إحسان عباس (ت: ١٤٢٤هـ). الناشر: دار الثقافة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٨- **التخريج الصغير والتحبير الكبير (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)**. للإمام جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، المعروف بابن المِبْرَد الحنبلي. عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب. الناشر: دار النوادر، سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٩- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. حقَّقَه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر، الثالثة: ١٤١٧هـ.

١٠- **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**. للإمام أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. الناشر: المكتب الإسلامي بيروت.

١١- **تفسير الرازي = مفاتيح الغيب**. للإمام فخر الدين الرازي خطيب الري. طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الثالثة ١٤٢٠هـ.

١٢- **تهذيب اللغة**. للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. طبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الأولى ٢٠٠١م.

١٣- **الدر المنثور في التفسير بالماثور**. للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: (٩١١هـ). تحقيق: مركز هجر للبحوث. الناشر: دار هجر القاهرة سنـ١٤٢٤ـة هـ.

١٤- **روح البيـــان**. للعلامة أبي الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي المولى (المتوفى: ١١٢٧هـ). الناشر: دار الفكر – بيروت.

١٥- **السنة قبل التدوين**. المؤلف: محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب. أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار

العلوم بجامعة القاهرة. الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٦- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي.** للدكتور مصطفى بن حسني السباعي. الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٧- **سنن أبي داود.** للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي. طبعة: دار الرسالة العالمية. الأولى ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

١٨- **جامع الترمذي.** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي. المحقق: بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. سنة النشر: ١٩٩٨م.

١٩- **سير أعلام النبلاء.** للإمام شمس الدين محمد عثمان بن قايماز الذهبي. طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت. الحادية عشرة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٠- **الصحاح.** للإمام إسماعيل بن حمّاد الجوهري. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. طبعة: دار العلم للملايين. ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢١- **صحيح البخاري.** للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. طبعة: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٢- **صحيح مسلم.** للإمام مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة: دار إحياء التراث – بيروت.

٢٣- **طبقات الشافعية الكبرى.** للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين

السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. طبعة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٤- **الفردوس بمأثور الخطاب.** للإمام أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، الديلميّ الهمذاني. تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول. طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت. الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٥- **فيض القدير شرح الجامع الصغير.** لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري. طبعة: المكتبة التجارية الكبرى – مصر الأولى ١٣٥٦هـ.

٢٦- **قصة الهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني، إلى الطاعنين في العصر الحديث.** للأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس. طبعة دار السلام للطباعة والنشر. الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٢٧- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث.** للعلامة محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي. الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

٢٨- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للإمام أبي** القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ). الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.

٢٩- **لسان العرب.** لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى. طبعة: دار صادر – بيروت. الثالثة – ١٤١٤هـ.

٣٠- **لسان الميزان.** للحافظ أبي الفضل ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. طبعة: دار البشائر الإسلامية. الأولى ٢٠٠٢م.

٣١- **المجالسة وجواهر العلم**. لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: ٣٣٣هـ). تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. الناشر : جمعية التربية الإسلامية (البحرين، أم الحصم) ، دار ابن حزم (بيروت – لبنان). تاريخ النشر : ١٤١٩هـ.

٣٢- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. للإمام أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي. ط دار الفكر – بيروت: ١٤١٢هـ.

٣٣- **مجموع الفتاوى**. للإمام ابن تيمية الحراني. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية. عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣٤- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**. للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ). تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

٣٥- **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**. للإمام شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ – ٦٥٤ هـ). تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، وآخرون. الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

٣٦- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. للإمام أبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري. طبعة: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند. الثالثة **١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م**

٣٧- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. طبعة: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٣٨- **المصباح المنير**. للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي. طبعة: المكتبة العصرية، بيروت.

٣٩- **معجم مقاييس اللغة**. للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. طبعة: دار الجيل، بيروت، لبنان الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤٠- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**. للإمام أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤١- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٢- **موسوعة القواعد الفقهية**. لمحمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٤٣- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. طبعة: دار الفكر - بيروت.

٤٤- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. للدكتور محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة. طبعة مكتبة السنة.

فهرس الموضوعات

والحمد لله رب العالمين